

## «الثَّقَافَةُ الْعِلْمِيَّةُ»: نَظْرَةٌ شَامِلَةٌ

(١-٧) مَدْخَلُ:

إذا اتَّفَقْنَا مع محمد عابد الجابريِّ بأنَّ «مُشْكِلَ النَّهْضَةِ» عند العرب: (يُجَدُّ مَصَدَرُهُ وَمُكَوَّنَاتُهُ فِي التَّنَاقُضِ الَّذِي يُمَيِّزُ الْوَضْعَ الْعَرَبِيَّ الرَّاهِنَ: التَّنَاقُضَ بَيْنَ مَظَاهِرِ الْحَضَارَةِ الْحَدِيثَةِ كَمَا يَعِيشُونَهَا عَلَى مُسْتَوَى الْأَسْتِهْلَاكِ، وَبَيْنَ مَظَاهِرِ التَّخَلُّفِ كَمَا يُعَانُونَهَا عَلَى مُسْتَوَى الْإِنْتِاجِ وَالسُّلُوكِ وَالْفِكْرِ) <sup>(١)</sup>، فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا التَّنَاقُضِ الْقَائِمِ يَحْتَاجُ إِلَى «لُغَةٍ» تَسْتَطِيعُ أَنْ تَقْلُصَ مِنْ مَسَاحَاتِهِ، وَتُحَاصِرُهُ فِي مَوَاقِعِهِ، وَتُكَكِّعَ عُقْدَهُ وَتَشَابِكَاتِهِ. وَمِنْ الْمُهِّمِّ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ «اللُّغَةُ» مُنْبَثِقَةً عَنِ طَبِيعَةِ الْمَشْكِلِ، وَمُنْسَجِمَةً مَعَ عُنَاصِرِهِ، وَلِأَنَّ هَذِهِ الْعُنَاصِرَ وَالْمَقَوِّمَاتِ فِي زَمَانِنَا هِيَ - فِي الْمَقَامِ الْأَوَّلِ - مُسْتَمَدَّةٌ مِنْ طَبِيعَةِ «الْحَرَكَةِ الْعِلْمِيَّةِ - التَّقْنِيَّةِ» وَتَفَاعُلَاتِهَا، فَإِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَجِدَ «لُغَةً» أَكْثَرَ فَاعِلِيَّةً وَتَأْثِيرًا مِنْ «لُغَةِ الْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَّةِ» الْمُتَمَثِّلَةِ - فِكْرِيًّا وَثَقَافِيًّا وَعَمَلِيًّا - فِي «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ». وَأَمَّا مَالِكُ بْنُ نَبِيِّ فَإِنَّهُ - بَعْدَ مُعَالَجَةِ عَمِيقَةِ لِأَوْضَاعِ «النَّهْضَةِ الْعَرَبِيَّةِ» - يَخْلُصُ إِلَى: (أَنَّ ثَقَافَةَ نَهْضَتِنَا لَمْ تُنْتِجْ سِوَى حِرْفِيِّينَ مُنْبَثِّينَ فِي صُفُوفِ شَعْبِ أُمَّيِّ) <sup>(٢)</sup>، وَيَجِبُ أَنْ نَأْخُذَ «الْأُمَّيَّةَ» هُنَا بِكُلِّ أَشْكَالِهَا؛ فِ «الْأُمَّيَّةِ الْأَبْجَدِيَّةِ» الْمَعْهُودَةِ آفَةً مَا زَالَتْ تَلْقِي بِظِلَالِهَا الْقَاتِمَةِ عَلَى قِطَاعَاتٍ وَاسِعَةٍ فِي «الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ»، وَلَكِنَّ «الْأُمَّيَّةَ الْعِلْمِيَّةَ» أَدَهَى وَأَمَرَ، فَهِيَ تَنْتَشِرُ بَيْنَ غَالِبِيَّةِ الْقِطَاعَاتِ مِنْ كُلِّ الشَّرَائِحِ الْمُتَعَلِّمَةِ وَالْمُنْتَفِعَةِ، وَهِيَ الْمَعْوُوقُ الْأَوَّلُ الْمُنْتَصِبُ أَمَامَ «التَّفَاعُلِ الثَّقَافِيِّ» اللَّازِمِ لِتَحْقِيقِ «شُرُوطِ التَّمْيِيَةِ». وَفِي هَذَا السِّيَاقِ، نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ إِنَّ «الْحَرَكَةَ الْعِلْمِيَّةَ» لَا تَتَحَرَّكُ فِي فِرَازِغٍ، وَلَكِنَّهَا كَمَا يَقُولُ دَاوِيدُ رِزْنِيكُ (David B. Resnik) <sup>(٣٨)</sup>: (مُجْتَمِعٌ يَجْرِي دَاخِلَ مُجْتَمِعٍ)، وَهِيَ: (تَجَعَّلُ الْعُلَمَاءُ فِي

تفاعلٍ مباشرٍ بالمُجتمع على اتساعه)؛ وهذا يعني أن نجاح هذه الحركة، يتطلّب مجتمعاً قادراً على استيعابها، وامتصاصٍ معطياتها، والتجانس مع مقتضياتها، وتمثّل ثقافتها.

## ٧-٢) «الثقافة العلمية»: التعريف والصنوف؛

يُصاحِبُ مَفْهُومَ «الثقافة العلمية» قدرٌ كبيرٌ من الضبابية، ويُعاني هذا المصطلح من درجةٍ عاليةٍ من الارتباك، وليس هذا بغريبٍ على مصطلح دخل «الثقافة العربية» خجولاً، وفي مراحلٍ متأخرةٍ، ولم يحظَ بعواملِ التمهيدِ والدراسة، كما أنه فشل في أن يحتلّ مكاناً مناسباً في الأولويات الثقافية والتنموية والإعلامية والتعليمية في المجتمعات العربية. إن معظم الطروحات المرتبطة بتعريف «الثقافة العلمية» تحصرها في أنها: (جُرعَاتُ من المعارف العلمية والأساسية والحديثة للراغبين في الإلمام بها)، وهذا التعريف يجعل «الثقافة العلمية» «مفهوماً كمياً»، حيث تبقى محصورة في إطار ثقافة «هل تعلم؟»، وتظل محدودةً ببقائها في «الإطار المعلوماتي النظري»، وعدم انتقالها إلى «الإطار الفكري» الذي يحدث التفاعل على أبعاد الممارسات والتفكير والتحليل. ومن الواضح أن مثل هذا التعريف لا يمنح «الثقافة العلمية» الأبعاد المتعددة والريادية في تشكيل «الثقافة التنموية»؛ لأن السلوك الاجتماعي، والتوجهات الإنتاجية، والقيم العملية، والتطور الفكري؛ كلها ترتبط بعناصر هي أوثق في صلتها بالوعي الثقافي والاستيعاب الفكري منها بجمع المعلومات وتكديس البيانات، مع أهمية «الكم» الذي أشرنا - فيما سبق - إلى دوره في تحقيق «التحويلات النوعية».

في الواقع لا يوجد في أدبيات «الثقافة العلمية» في المجتمعات الغربية ما يبرر حصر مفهوم الثقافة العلمية في «ثقافة المعلومات»، فهناك جهود واضحة ومتنامية لترسيخ البعد الثقافي والفكري بطرح مفهوم «العلم كثقافة» (Science as Culture)، ويتجلى هذا التأكيد في قيام «الجمعية الملكية البريطانية» بإصدار مجلة تحمل هذا الاسم في عام ١٩٨٧م، ويرى روبرت هيزن (Robert M. Hazen) أن: «الثقافة العلمية» بكل بساطة هي خليط من المفاهيم والتاريخ والفلسفة التي تُساعِدُ الفردَ على فهم القضايا

العِلْمِيَّة فِي زَمَنَانَا) (٤٦). وَأَمَّا كِتَابُ (العِلْمُ لِكُلِّ الأَمْرِيكَانِ) (٤٧) فَيَقَرُّرُ أَنَّ (لِ)الثَّقَافَةَ العِلْمِيَّةَ «جَوَانِبَ كَثِيرَةً. وَهَذِهِ تَشْمَلُ التَّأَلُّفَ مَعَ العَالَمِ الطَّبِيعِيِّ وَاحْتِرَامَ وَحَدَثِهِ، وَإِدْرَاكَ بَعْضِ الطُّرُقِ المُهِمَّةِ الَّتِي تُبَيِّنُ اعْتِمَادَ الرِّيَاضِيَّاتِ وَالتَّقْنِيَّةِ وَالعُلُومِ عَلَى بَعْضِهَا بَعْضًا؛ وَفَهَمَ بَعْضَ المَفَاهِيمِ وَالمَبَادِئِ الأَسَاسِيَّةِ لِّلْعُلُومِ، وَتَأْسِيسَ القُدْرَةِ عَلَى التَّعَامُلِ مَعَ طُرُقِ التَّفَكِيرِ العِلْمِيَّةِ، وَمَعْرِفَةَ أَنَّ العُلُومَ وَالرِّيَاضِيَّاتِ وَالتَّقْنِيَّةَ هِيَ أَنْشِطَةٌ بَشَرِيَّةٌ، وَمَعْرِفَةَ مَا يَعْينُهُ هَذَا الأَمْرُ مِنْ نِقَاطِ القُوَّةِ وَالعُضْفِ، وَالقُدْرَةَ عَلَى اسْتِخْدَامِ المَعْرِفَةِ العِلْمِيَّةِ وَطُرُقِ التَّفَكِيرِ لِأَغْرَاضٍ شَخْصِيَّةٍ وَاجْتِمَاعِيَّةٍ).

وَعُمُومًا فَإِنَّ «مَفْهُومَ الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ» فِي مَجْمَلِهِ لَا يَخْرُجُ فِي عِنَاصِرِهِ عَنِ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ (٤٩)، هِيَ:

(١) المَعْرِفَةُ العِلْمِيَّةُ: وَهِيَ مَعْرِفَةُ الحَقَائِقِ وَالمَفَاهِيمِ وَالمَبَادِئِ وَالقَوَانِينِ وَالفَرَضِيَّاتِ وَالنُّظَرِيَّاتِ وَالنَّمَاذِجِ العِلْمِيَّةِ.

(٢) الطَّبِيعَةُ الاسْتِقْصَائِيَّةُ لِلْعُلُومِ: وَهِيَ تَهْتَمُّ بِالمُمَارَسَةِ الفِكْرِيَّةِ وَالعِلْمِيَّةِ لِلْعُلُومِ، وَاتِّخَاذِ القَرَارَاتِ، وَإِجْرَاءِ الأَحْتِبَارَاتِ، وَاسْتِخْدَامِ النَّمَاذِجِ وَطُرُقِ العِلْمِيَّةِ مِثْلَ المُلَاحَظَةِ وَالقِيَاسِ وَالاسْتِدْلَالِ، وَتَدْوِينِ المَعْطِيَّاتِ وَتَحْلِيلِهَا، وَنَقْلِ المَعْلُومَاتِ بِوسَائِلٍ مُتَعَدِّدَةٍ كَالكِتَابَةِ وَالتَّخَاطُبِ وَاسْتِخْدَامِ الرُّسُومِ البَيَانِيَّةِ وَالبَيَانَاتِ المُصَوَّرَةِ وَغَيْرِهَا.

(٣) العُلُومُ بِصِفَتِهَا طَرِيقَةُ تَفَكِيرٍ: وَهُوَ الجَانِبُ الَّذِي يَكْتَرُ التَّرْكِيزُ عَلَيْهِ وَالمَعْرُوفُ بِ«التَّفَكِيرِ العِلْمِيِّ»، فَيَتِمُّ هُنَا التَّشْدِيدُ عَلَى مَنَهْجِيَّةِ التَّفَكِيرِ وَالتَّعْلِيلِ المُنْطَقِيِّ، وَأُسُسِ «المَنَهْجِ العِلْمِيِّ»، وَأَهْمِيَّةِ «الطَّبِيعَةِ التَّجْرِبِيَّةِ» فِي هَذَا المَنَهْجِ، وَالتَّبَحُّرِ فِي «بِنْيَةِ المَعْرِفَةِ العِلْمِيَّةِ» وَ«فَلْسَفَةِ العُلُومِ»، وَالتَّبَصُّرِ فِي أَعْمَالِ العُلَمَاءِ وَتَجَارِبِهِمْ، وَ«تَارِيخِ العُلُومِ» وَمَسَارَاتِهِ، وَاسْتِخْدَامِ الفَرَضِيَّاتِ العِلْمِيَّةِ وَالتَّعْلِيلِ الاسْتِقْرَائِيِّ وَالاسْتِنْبَاطِيِّ وَالعِلَاقَةِ السَّبَبِيَّةِ، وَالحِرْصِ عَلَى «المَوْضُوعِيَّةِ العِلْمِيَّةِ» عَبْرَ القُدْرَةِ عَلَى التَّمْيِيزِ بَيْنَ البَرَاهِينِ وَالحَقَائِقِ مِنْ نَاحِيَةٍ، وَبَيْنَ الآرَاءِ الأَنْطَبَاعِيَّةِ وَطُرُوحَاتِ الحُرَافِيَّةِ مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى.

٤) التفاعل بين «العلوم والتقنية» و«المجتمع»: ويتمثل هذا المحور في إدراك تأثير العلوم في المجتمع والعلاقات المتداخلة بين العلوم والمجتمع والتقنية، ويتضمن - أيضاً - فهم المهن والمسائل العلمية المرتبطة بقضايا المجتمع ومشكلاته.

لقد شددت العديد من تعريفات «الثقافة العلمية» على استخدام «المعارف العلمية» في أمور الحياة اليومية، خاصة فيما يتعلق بعملية «اتخاذ القرار» و«حل المشكلات»، ولذا كان لا بد من اعتبار «الاستخدام الشخصي للمعارف العلمية» أحد مكونات «الثقافة العلمية»، ويمكن اعتباره جزءاً من محور «العلوم كطريقة تفكير». وبشكل أوسع، فإن المضمون الأبرز في هذا الرؤية هو المفهوم الذي أسماه روبرت هيزن<sup>(٤٦)</sup> «الترباط الفكري»، حيث يقول: (يرتبط مجتمعنا ارتباطاً وثيقاً باكتشافات العلم لدرجة أنها غالباً ما تلعب دوراً حاسماً في تشكيل «المناخ الفكري» للحقبة)، وذلك ما دفعه لطرح السؤال الاستكباري: (كيف نأمل أن يتمكن أي شخص من استحضار الخيوط العميقة الكامنة وراء «الحياة الفكرية» في زمنه دون فهم «العلم» الذي يسري معها؟).

في هذا الإطار ينبغي أن لا نهمل أهمية «القضايا الأخلاقية والقيمية» التي ترافق اتخاذ القرارات في المسائل العلمية، والتي تعد من المكونات المهمة لـ«الثقافة العلمية»، ولذا ينبغي تضمينها في أوجه «الثقافة العلمية»، وهي مشمولة - في رأيي - في محوري «التفكير العلمي» و«التفاعل بين العلوم والمجتمع». وفي هذا السياق يرى مؤلفو كتاب «العلم لكل الأمريكان» أن: («العلم» في الواقع هو - في كثير من الجوانب - التطبيق المنهجي لبعض القيم الإنسانية ذات التقدير العالي مثل النزاهة والمثابرة والعدالة والانفتاح على الأفكار الجديدة والشك والخيال. إن العلماء لم يخترعوا أيّاً من هذه القيم، وهم ليسوا الوحيدين الذين يعتنقونها. لكن المجال الواسع للعلوم يتضمن ويؤكد هذه القيم، ويوضح - بشكل مؤثر - مدى أهميتها لتقدم المعرفة البشرية والأزدهار. لذا فإنه إذا درست العلوم على نحو فعال، فإن النتيجة ستعزز مثل هذه التوجهات والقيم الإنسانية المنشودة)<sup>(٩٤)</sup>.

## ٧-٢-١) من «المُثَقَّفِ عِلْمِيًّا» ٩:

في سِياقِ ما سَبَقَ، نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ - بِإِجْازٍ - إِنَّ الْإِنْسَانَ «الْمُثَقَّفِ عِلْمِيًّا» هُوَ: (إِنْسَانٌ يُدْرِكُ أَنَّ الْعُلُومَ وَالرِّيَاضِيَّاتِ وَالتَّقْنِيَّةَ هِيَ مَشْرُوعَاتٌ بَشَرِيَّةٌ مُسْتَقَلَّةٌ، وَلَكِنَّهَا مُتَدَاخِلَةٌ وَيَتَأَثَّرُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَتَحْتَوِي عَلَى مَوَاطِنِ قُوَّةٍ وَمَنَابِعِ الْهَامِ وَمُنْطَلَقَاتِ خِيَالٍ، وَلَكِنَّهَا فِي الْوَقْتِ نَفْسَهُ مُقَيَّدَةٌ وَمُنْضَبِطَةٌ وَصَارِمَةٌ. إِنَّهُ إِنْسَانٌ يَفْهَمُ الْأَفْكَارَ وَالْأُسُسَ الْمُهْمَمَةَ فِي الْعُلُومِ، وَمُطَّلِعٌ عَلَى «العَالَمِ الطَّبِيعِيِّ»، وَيُلَاحِظُ تَنَوُّعَهُ وَوَحْدَتَهُ فِي أَنْ، وَيُوظِّفُ الْمَعْرِفَةَ وَالطَّرِيقَ الْعِلْمِيَّةَ فِي حَيَاتِهِ الشَّخْصِيَّةِ)؛ وَهَذَا مَا أَوْضَحَهُ تشارلز سنو صَارِبًا مِثَالًا لِذَلِكَ بِأَنَّ مَعْرِفَةَ الْفَرْدِ الْعَادِيِّ بِ«القانون الثاني للديناميكا الحرارية» تَحْتَاجُ لِكِي تُصْبِحَ ذَاتَ قِيَمَةٍ إِلَى (فَهْمٍ لَا يُمْكِنُ تَحْقِيقُهُ مَا لَمْ يَتَعَلَّمَ الْفَرْدُ بَعْضًا مِنْ لُغَةِ الْفِيزِيَاءِ، وَهَذَا الْفَهْمُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ جُزْءًا مِنْ ثِقَافَةٍ عَامَّةٍ فِي الْقَرْنِ الْعَشْرِينَ) (٣٣).

وَأَمَّا طَبِيعَةُ مُعَالَجَةِ الْإِشْكَالِيَّاتِ الَّتِي أَبْرَزَتْهَا، أَوْ أَوْجَدَتْهَا، «الحركة العلمية» - التَّقْنِيَّةُ فِي الْمَجْتَمَعَاتِ الْمُخْتَلَفَةِ، فَإِنَّهَا تَوْضِحُ ضَرُورَةَ أَنْ تَحْمَلَ «الثقافة العلمية» - فِي إِطَارِهَا الْعَامِّ - الْجَانِبَيْنِ «الْكَمِّيِّ» وَ«الْكَيْفِيِّ»، فَيَنْطَبِقُ عَلَى مَفْهُومِهَا التَّعْرِيفُ الَّذِي تَبَيَّنَتْهُ «مُنْظَمَةُ التَّعَاوُنِ الْاِقْتِصَادِيِّ وَالتَّنْمِيَّةِ» (OECD) بِأَنَّ «الثقافة العلمية» هِيَ: (الْقُدْرَةُ عَلَى تَبْيِيْنِ فِكْرٍ عِلْمِيٍّ) (٩٥)، كَمَا أَنَّهَا - بِالضَّرُورَةِ - مُصْطَلِحٌ عَامٌّ تَنْصُوبِي تَحْتَ لَوَائِهِ أَنْوَاعٌ مُتَعَدِّدَةٌ مِنَ الْاَنْشِطَةِ وَالْمَمَارَسَاتِ وَالْاهْتِمَامَاتِ وَالْأَشْكَالِ وَالْوَسَائِطِ، وَتُغَطِّي - كَمَا سَنَرَى لَاحِقًا - مِسَاحَاتٍ وَاسِعَةً مِنَ التَّنَوُّعِ وَالتَّعَدُّدِ عَلَى مُسْتَوِيَّاتٍ مُخْتَلَفَةٍ؛ لِأَنَّ «الثقافة العلمية» تَحْمَلُ نَبْضَ «الحياة المعاصرة» وَحَيَوِيَّتَهَا، وَتَعَكِّسُ وَاقِعَهَا وَمُتَغَيِّرَاتِهَا، وَتَشْمَلُ تَفَرُّعَاتِهَا وَمُضَامِينَهَا.

وَأَمَّا التَّعْرِيفُ - الْوَارِدُ أَعْلَاهُ - الَّذِي تَبَيَّنَتْهُ «مُنْظَمَةُ التَّعَاوُنِ الْاِقْتِصَادِيِّ وَالتَّنْمِيَّةِ»، فَمِنْ الْوَاضِحِ أَنَّهُ يَظَلُّ قَاصِرًا عَنِ الْإِحَاطَةِ بِأَبْعَادِ «الْإِشْكَالِيَّةِ» الْقَائِمَةِ فِي الْمَجْتَمَعَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَالتَّنَامِيَّةِ بِدَرَجَاتٍ مُتَفَاوِتَةٍ، وَالدَّاعِيَةَ إِلَى ضَرُورَةِ تَوْفِيرِ «الْبِنْيَةِ التَّحْتِيَّةِ الثَّقَافِيَّةِ» الْقَادِرَةِ عَلَى اسْتِيعَابِ مُعْطِيَّاتِ «الحركة العلمية» - التَّقْنِيَّةِ - وَأَفْكَارِهَا ضَمَّنَ

أَطْرَهَا الثَّقَافِيَّةَ وَتَفَاعُلَاتِهَا الاجْتِمَاعِيَّةَ وَتَطَوُّرَهَا التَّارِيخِيَّ وَقِيَمَهَا السَّائِدَةَ؛ لِكِي تَتَكَامَلَ جَوَانِبُ «الْإِنْسَانِ الْمُثَقَّفِ عِلْمِيًّا»؛ وَهَذَا يَصُبُّ فِي ذَاتِ الْإِتِّجَاهِ الَّذِي يَدْفَعُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ الْقِفَارِيُّ بِقَوْلِهِ: (إِنَّ أَىَّ مَحَاوَلَةٍ لِلِاسْتِهَامِ فِي حَالَةِ تَنْوِيرِ عِلْمِيٍّ أَوْ نَشْرِ ثِقَافَةٍ عِلْمِيَّةٍ لَنْ تَكُونَ فَقَطْ بِمَحَاوَلَةٍ تَبْسِيطِ الْمَادَّةِ الْعِلْمِيَّةِ لِيَتَمَّ تَدَاوُلُهَا بَيْنَ أَفْرَادِ الْمُجْتَمَعِ، بِاعْتِبَارِ أَنَّ هَذَا عَامِلٌ ضَرُورِيٌّ لَتَقْدِيرِ الْعِلْمِ وَالْكَشُوفِ وَالتَّقْنِيَّاتِ الْمُتَجَدِّدَةِ وَالتَّعَامُلِ مَعَهَا، وَمِنْ ثَمَّ الدَّفْعُ بِهَذَا الْإِتِّجَاهِ فِي سِيَاقِ الْمُجْتَمَعِ. مِنَ الْمُهْمِّمِ - أَيْضًا - بِالإِضَافَةِ إِلَى هَذَا أَنَّ تَكُونَ قِرَاءَةَ «تَارِيخِ الْعُلُومِ» لَيْسَتْ بِمَعْرُزٍ عَنِ التَّطَوُّرَاتِ الَّتِي صَاحَبَتْهَا عَلَى صَعِيدِ الْفِكْرِ الْجَمَاعِيِّ وَالسِّيَاسِيِّ وَالِاِقْتِصَادِيِّ) (١٤).

### ٧-٢-٢) مُؤَشِّرُ أَدَاءٍ: «مُعَامِلُ كِفَاءَةِ الْأَدَاءِ الْمُجْتَمَعِيِّ»:

كُلُّ تِلْكَ الْمُصْطَلِحَاتِ الْحَيَوِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ مِثْلَ «مُجْتَمَعِ الْمَعْرِفَةِ» وَ«النَّمْيَةِ الْمُسْتَدَامَةِ» وَ«تَوْطِئِنُ التَّقْنِيَّةِ»؛ كُلُّهَا - دُونَ اسْتِثْنَاءٍ - تَتَطَلَّبُ شَرْطًا أَسَاسِيًّا، وَهُوَ «الْأَدَاءُ الْمُجْتَمَعِيُّ الْجَيِّدُ فِي مَجَالَاتِ الْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَّةِ»؛ وَلِذَا فَالْحَاجَةُ إِلَى مَعْيَارٍ، قَابِلٍ لِلْقِيَاسِ وَالتَّمَتَّاعِ يَكُونُ مُؤَشِّرًا إِلَى دَرَجَةِ الْاسْتِعْدَادِ وَمَدَى التَّأْهِيلِ لِذَلِكَ «الْأَدَاءُ الْمُجْتَمَعِيُّ الْجَيِّدُ»، أَمْرٌ ضَرُورِيٌّ. وَفِي خِصْمِ تَفَاعُلَاتِ «الْمُجْتَمَعِ الْمُعَاصِرِ» مَعَ التَّقَاطُعَاتِ الْمُتَنَوِّعَةِ وَالتَّشَابُكَاتِ الْمُتَمَامِيَّةِ لـ«الْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَّةِ»، وَافْتِحَامِهَا لِمَسَاقَاتِ «الْحَيَاةِ الْمُعَاصِرَةِ» بِمُخْتَلَفِ أَنْمَاطِهَا وَأَشْكَالِهَا، فَإِنَّهُ يَتَحَتَّمُ عَلَيْنَا - فِي رَأْيِي (٧٨) - أَنْ نَعْرِفَ مَا يُمْكِنُ أَنْ نُطَلِّقَ عَلَيْهِ اسْمَ «مُعَامِلِ كِفَاءَةِ الْأَدَاءِ الْمُجْتَمَعِيِّ» الَّذِي هُوَ بِمَثَابَةِ: (مِقْيَاسٌ يُحَدِّدُ مَدَى قُدْرَةِ الْمُجْتَمَعِ عَلَى تَوْفِيرِ الْبِيئَةِ النَّاجِحَةِ فِي تَفَاعُلَاتِهِ مَعَ مُشْكَلاتِ الْعَصْرِ الْحَدِيثِ وَتَحْدِيَّاتِهِ التَّنَافُسِيَّةِ فِي مُخْتَلَفِ الْمَجَالَاتِ الْإِنْتِاجِيَّةِ وَالْعِلْمِيَّةِ وَالبَحْثِيَّةِ وَغَيْرِهَا). إِنَّ هَذَا «الْمُعَامِلُ» - بِالضَّرُورَةِ - يَتَنَاسَبُ طَرْدِيًّا مَعَ ارْتِفَاعِ عَدَدِ «الْمُثَقَّفِينَ عِلْمِيًّا» فِي الْمُجْتَمَعِ، فَيَكُونُ تَعْرِيفُهُ: (النَّسْبَةُ بَيْنَ عَدَدِ الْأَشْخَاصِ «الْمُثَقَّفِينَ عِلْمِيًّا» وَبَيْنَ إِجْمَالِي عَدَدِ السُّكَّانِ)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ السُّكَّانَ هُمُ الَّذِينَ يَحْتَلُونَ مَوَاقِعَ مُخْتَلِفَةً فِي الْمُجْتَمَعِ، وَيُسَهِّمُونَ فِي صُنْعِ الْقَرَارِ عَلَى مُسْتَوِيَّاتٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنَ الصَّلَاحِيَّاتِ وَدَرَجَاتِ مُتَفَاوَتَةٍ مِنَ الْأَدَاءِ، وَيُمَارِسُونَ حَيَاتِهِمْ - الْخَاصَّةَ

والعامّة - على مُستوياتٍ نوعيّةٍ مُتعدّدةٍ، وبالتالي كُلّما ارتَفَعَ عَدَدُ الأَشْخَاصِ «المُتَقَفِّينِ عِلْمِيًّا» تَحَسَّنَ «الأداءُ المُجتمعيُّ»، وتَطَوَّرَتِ عطاءاتُ المُجتمَعِ، وارتَفَعَتِ فَعَالِيَّتُهُ، فوَقَّ «التَّقْرِيرَ العَالَمِيَّ لِمُنظَمَةِ اليونسكو» - الصّادر في عام ٢٠٠٥م - فإنّ: (النَّفَادُ الشَّامِلُ لِلْمَعْرِفَةِ هو الدَّعامةُ التي تُسَانِدُ الانْتِقَالَ إلى «مُجتمعاتِ المَعْرِفَةِ»)<sup>(٨٢)</sup>.

بطبيعة الحال سَتَدْخُلُ على تَعْرِيفِ «مُعَامِلِ كِفَاءَةِ الأَدَاءِ المُجتمعيِّ» مُؤثِّراتٌ أُخْرَى، مِنْهَا على سبيلِ المِثَالِ طَبِيعَةُ المَوْقِعِ الذي يَحْتَلُّهُ «المُتَقَفُّ عِلْمِيًّا»، فَكُلّما كان المَوْقِعُ أَكْثَرَ تَأْثِيرًا في قَراراتِ المُجتمَعِ وتَوَجُّهاتِهِ، ارتَفَعَتِ «كِفَاءَةُ الأَدَاءِ المُجتمعيِّ»، والعَكْسُ صَحِيحٌ. وَأما ما يَجْعَلُ تلكَ العَلاقةَ قَرِيبَةً من وَاقِعِ الحِياةِ فهو أَنَّ القَاعِدَةَ العامَّةَ تَدُلُّ على أَنَّهُ كُلّما زِدَادَتِ أَعْدَادُ «المُتَقَفِّينِ عِلْمِيًّا» زَادَتِ فُرْصُهُمْ، وَكَبُرَتِ اِحْتِمالاتُ تَبَوُّئِهِمْ مَوَاقِعَ مُؤثِّرَةٍ ذاتِ نَفوذٍ أَكْبَرَ في حِياةِ المُجتمَعِ، وبالتالي تَحْسِينُ أحواله وتَطْوِيرُ إمكانياتِهِ وإِنجَاحُ حُطَّطِهِ التَّنْمُوِيَّةِ، فوَقَّ «التَّقْرِيرَ العَالَمِيَّ لِمُنظَمَةِ اليونسكو» - الصّادر في عام ٢٠٠٥م - فإنّ: («الشَّرْحُ المَعْرِفِيُّ» يَنْتُجُ عن أَنَّ اسْتِيعابَ المَعْلُومَاتِ أو المَعْرِفَةِ يكونُ أَقلَّ لَدَى العَالِيِيَّةِ من تلكِ الصِّفَاتِ التي تَشغُلُ الدَّرَجَاتِ الأَكْثَرَ ارتِفاعاً في السُّلْمِ الاجْتِماعِيِّ)<sup>(٨٣)</sup>.

### ٧-٢-٣) نحو تَعْرِيفِ شَامِلٍ لـ«الثقافة العِلْمِيَّةِ»:

نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقولَ إِنَّ «الثقافة العِلْمِيَّةِ» تُمَثِّلُ عَالِماً مُتَعَدِّدَ الأَطْيَافِ، وَمُتَدَاخِلَ الأَلْوَانِ؛ فَهِيَ الفِيزِيَاءُ والكِيميَاءُ والرِياضيَّاتُ وَعُلُومُ الحِياةِ وَعُلُومُ الأَرْضِ والفِلكِ وَعُلُومُ الفِضاءِ بِمبادئِها ونظريَّاتِها، وَهِيَ التَّطبيقاتُ الحِياتِيَّةُ والتَّقنيَّةُ المُتَنَوِّعَةُ، وَهِيَ الاكْتِشافاتُ والِاخْتِراعاتُ، وَهِيَ «تاريخُ العِلُومِ» و«فَلَسَفَةُ العِلُومِ»، وَهِيَ سِيرُ العُلَماءِ وَعَلاقَتِهِمْ وتَفاعُلَتِهِمْ، وَهِيَ «الْمَنهَجُ العِلْمِيُّ» بِمُؤَمَّاتِهِ وَأَطْرِهِ، وَهِيَ التَّأثيراتُ العميقةُ التي تَتَرَكُها «العِلُومُ والتَّقنيةُ» على أَفْكارِ «العِلُومِ الإِنسانيَّةِ» وَمُعْطياتِها، وَهِيَ «الخِيالُ العِلْمِيُّ» بِانْطِلاقَتِهِ وإبْداعاتِهِ، وَهِيَ «الإِعْجازُ العِلْمِيُّ في القُرْآنِ والسُّنَّةِ» بِأفاقِهِ وتَجَلِّيَاتِهِ، وَهِيَ القِيَمُ والمُمَارَساتُ والمعاييرُ المُرتَبِطَةُ بالتَّفاعُلِ العِلْمِيِّ والإِنجابِيَّةِ العمليَّةِ، وَهِيَ

المُسْتَجِدَّاتُ اليَوْمِيَّةُ على ساحة «العلوم والتَّقْنِيَّة» التي تُبَدِّلُ مَعَالِمَ الأَرْضِ، وَتَسَبِّرُ أَعْوَارَ الفضاءِ، وَتُعَيِّرُ أَنْمَاطَ العِلَاقَاتِ، وَتَشَكِّلُ مُعْطِيَاتِ الإِقْتِصَادِ، وَتَقَرِّضُ عَلَيْنَا - عَبْرَ «الطَّبِيعَةِ الإِفْتِحَامِيَّةِ للعلوم والتَّقْنِيَّة» - نَهْجَهَا وَخَصَائِصَهَا وَمُقْتَضِيَاتِهَا.

بإيجازٍ، نَسْتَطِيعُ هنا أَنْ نَسْتَعِيرَ المَقُولَةَ التي تُعَزِي إلى جورج سارتون بأن: ( «العلوم الحديثة» هي «شُمُولِيَّةُ المَعْرِفَةِ الإِيجَابِيَّةِ» )، فنقول بأن: ( «الثَّقَافَةُ العِلْمِيَّةُ» هي «شُمُولِيَّةُ الثَّقَافَةِ الإِيجَابِيَّةِ» ) لِيَتَجَلَّى بِذَلِكَ دَوْرُ أَرْحَبِ، وَتَبَرُّزُ تَدَاعِيَاتِ أَكْبَرِ، لـ«الثَّقَافَةُ العِلْمِيَّةُ»، وهي ذاتُ عِلَاقَةٍ عَضُويَّةٍ بالرُّؤْيَةِ التي طَرَحَهَا زكي نجيب محمود بقوله: ( ليستِ المَسْأَلَةُ هنا مَسْأَلَةُ طَائِفَةٍ مِنَ القَوَانِينِ العِلْمِيَّةِ يَحْفَظُهَا طُلَّابُ العِلْمِ، بَلْ هي قَبْلَ ذَلِكَ وَبَعْدَ ذَلِكَ مِنْهَا جُ النَّظَرِ، إِذَا مَا اصْطَنَعْنَا بِحَقِّ، أَلْفِيانَهُ يُجَاوِزُ حُدُودَ الكُتُبِ والمَخَابِيرِ، لِيُصْبِحَ طَرِيقَةً لِلنَّظَرِ فِي شُؤُونِ الحَيَاةِ العَمَلِيَّةِ كُلِّهَا مِنْ سِياسَةٍ إِلَى اِقْتِصَادٍ إِلَى عِمْرَانٍ وَالتَّزَامِ بِقَوَاعِدِ الصِّحَّةِ وَغَيْرِهَا مِنْ جَوَانِبِ العِيشِ )<sup>(٢٤)</sup>. مِنْ هَذَا المُنْطَلَقِ لَجَأَ بَعْضُ المُهْتَمِّينَ إِلَى «تَعْرِيفِ إِجْرَائِيٍّ» بِحَيْثُ تَكُونُ «الثَّقَافَةُ العِلْمِيَّةُ» هي: ( تَزْوِيدُ الأَفْرَادِ بِمَعْلُومَاتٍ وَظِلْفِيَّةٍ مُرْتَبِطَةٍ بِالعِلْمِ وَتَطْبِيقَاتِهِ، وَاتِّجَاهَاتٍ إِيجَابِيَّةٍ نَحْوِ العِلْمِ كِنَعْمَةٍ، وَسَلْبِيَّةٍ نَحْوِهِ كِنَقْمَةٍ، وَتَفْكِيرٍ عِلْمِيٍّ فِي حَلِّ قَضَايَا العِلْمِ وَمُشْكَلاتِهِ، وَتَفْكِيرٍ اِبْتِكَارِيٍّ نَحْوَ تَقَبُّلِ الجَدِيدِ وَالمُسْتَحْدَثِ فِي مَجَالِ الاكْتِشَافَاتِ وَالاخْتِرَاعَاتِ العِلْمِيَّةِ، وَمَهَارَاتٍ يَدَوِيَّةٍ وَعَقْلِيَّةٍ وَاجْتِمَاعِيَّةٍ، وَمَهَارَاتٍ اِتِّصَالٍ فِي مَجَالِ العِلْمِ وَتَطْبِيقَاتِهِ، وَمُيُولٌ وَاهْتِمَامَاتٌ عِلْمِيَّةٌ فِي مَجَالِ العِلْمِ، وَتَقْدِيرٌ جُهُودِ الدَّوْلَةِ فِي المَجَالَاتِ العِلْمِيَّةِ وَجُهُودِ العِلْمِ وَالعُلَمَاءِ، وَاتِّبَاعُ السُّلُوكِ البِيئِيِّ السَّلِيمِ، كُلُّ ذَلِكَ فِي إِطَارِ قِيَمِيٍّ وَأَخْلَاقِيٍّ يَتِمَشَّى مَعَ الإِطَارِ القِيَمِيِّ لِلْمُجْتَمَعِ )<sup>(١٠٠)</sup>.

وَإِنِّطْلَاقاً مِنْ تِلْكَ المِسَاحَاتِ الشَّاسِعَةِ الَّتِي تَتَمَدَّدُ عَلَيْهَا «الثَّقَافَةُ العِلْمِيَّةُ»، نَجِدُ أَنَّهَا لَيْسَتْ مُجَرَّدَ اِهْتِمَامٍ بِنَشْرِ الحَقَائِقِ العِلْمِيَّةِ وَالمَعْلُومَاتِ التَّنْصِيَّةِ؛ فَهِيَ لَيْسَتْ «ثَّقَافَةُ مَعْلُومَاتٍ» فَقَطْ، وَلَكِنَّهَا أَيْضاً حِرْصٌ عَلَى تَأْسِيسِ عِلَاقَةٍ بَيْنَ «عَالَمِ الأَشْيَاءِ» وَ«عَالَمِ الأَفْكَارِ» لِتَكُونَ قُوَّةً دَافِعَةً لِلتَّحَوُّلاتِ الاجْتِمَاعِيَّةِ المَعَاصِرَةِ، وَرُؤْيَةً حَضَارِيَّةً مُتَأَصِّلَةً فِي القِوَامِ الفِكْرِيِّ، وَعَامِلاً مُحَفِّزاً لِلابْتِكَارِ وَالتَّفَاعُلِ الإِيجَابِيِّ مَعَ طَبِيعَةِ العَصْرِ وَمُنْغَيِّرَاتِهِ

عبر مشاركة الفرد وإدراكه للتحوّلات الكيفيّة التي تقرّضها «العلوم والتقنيّة» على مختلف مسارات المجتمع، والمطلوب منها أن تصل إلى درجة من العمق والاتساع لتتمكّن من تشكيل وعي الفرد، وتكوين التوجّهات الاجتماعيّة، والتأثير في السلوك، وتأصيل مهارات النقد والتحليل والتفكير الموضوعي، وذلك لأنّ «المعرفة العلميّة»، كما يقول جلين سيبورج: (ليست عقيمة أو ملفوفة بأوراق السيلوفان، ولكنها تتبّع بالتقريب من قلب الفلسفة والثقافة) (٤٤).

ومن المهمّ الإشارة هنا إلى أنه في زمن تغلغل المعطيات العلميّة والتقنيّة في مختلف مناحي الحياة، ووجودها المؤثّر في مختلف الأصعدة، فإنّ «الثقافة العلميّة» تقوم بدور مهمّ في عملية التمييز بين الجيد والرديء، والفرز بين الحسن والسيئ، فكما يقول ديفيد رزنيك: (إنّ الجمهور يحتاج إلى التثقيف في شأن التطوّرات العلميّة المهمّة ونتائج البحث العلميّ، كما أنّه يحتاج إلى الحماية من مخاطر العلم التافه والمعلومات الخاطئة) (٤٨). ولعلّ من المناسب هنا أن نستلهم من «علم الفيزياء» رؤية ثقافيّة عبر أحد أبرز مفاهيم «النظريّة النسبيّة الخاصّة» التي تنصّ على: (تكافؤ المادّة والطاقة حيث يُعتبران وجهين لعملة واحدة فيمكن تحويل أحدهما إلى الآخر)؛ فنقول إنّ تراكمات «الثقافة العلميّة» - بمحتواها الفعّال من معلومات وقيم وضوابط وخيال وإنجازات وتاريخ مُفعم بمتغيّرات غير مسبوقّة في حياة البشر - قادرة على أن تحوّل تلك «المادّة» الثقافيّة - لدى المتلقّي - إلى «طاقة» دافعة إلى عوالم الابتكار والاكتشاف والإنتاج والمشاركة الإيجابية في متغيّرات العصر ب«روح العصر».

تأسيساً على ما سبق نصّب «الثقافة العلميّة»، في إطارها العامّ، هي: (الجهود التي تحرّص على تقليص الفجوات «العلميّة» و«التقنيّة» و«المعلوماتيّة» داخل المجتمع، وتُعنى بتبسيط معطيات العلوم ومُنجات التقنيّة، وما تحدّثه «الحركة العلميّة - التقنيّة» من آثار وإنعكاسات على المستويات المعرفيّة والفكريّة والفلسفيّة والسلوكيّة والقيميّة والبيئيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، وغير ذلك من مكونات المجتمع المعاصر وملامحه في سيره الحثيث نحو تحقيق «المجتمع العلميّ») (٢٤، ٢٥). وتأسيساً على ما سبق - أيضاً -

تَتَضَحُّ أَمِيَّةُ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ» كَأَدَاةٍ مُعَاَصِرَةٍ لِلتَّغْيِيرِ وَالتَّطْوِيرِ وَالتَّنْمِيَةِ: «تَنْمِيَةُ التَّفَكِيرِ» وَ«تَنْمِيَةُ الْمَوَارِدِ»؛ وَهَكَذَا نَجِدُ أَنَّ «الثَّقَافَةَ الْعِلْمِيَّةَ» تَقَعُ - بِالضَّرُورَةِ - ضَمْنِ مَا أَسَمَاهُ مُحَمَّدُ عَابِدِ الْجَابِرِيِّ بِ«الأدوات الجديدة» عندما كتب يقول: (لا يُمَكِّنُ أَنْ نُقِيمَ لَأَنْفُسِنَا فَهْمًا جَدِيدًا لثقافتنا الماضية، ولا بِنَاءِ ثقافتٍ جديدةٍ، إلاَّ بِاسْتِعْمَالِ أدواتٍ جديدةٍ من هذا النُّوعِ، أَعْنِي مفاهيمٍ ومناهجِ الفِكرِ المُعَاَصِرِ) (١).

وَبَغَضِ النَّظَرِ عَنِ الطَّبِيعَةِ الْأَنْفَعَالِيَّةِ وَالسَّجِيَّةِ الْعَاطِفِيَّةِ لـ«الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ» اللَّتَيْنِ تَلَمَّسْنَا سِمَاتِهِنَّ فِي فُصُولٍ سَابِقَةٍ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ، فَإِنَّ الْحَقِيقَةَ تَبَيَّنَتْ بِأَنَّ الْإِنْسَانَ بِطَبِيعَتِهِ عَاطِفِي الْمِرَاجِ، وَيُعَانِي مِنْ خَاصِيَّةِ «الْقُصُورِ الذَّاتِي» الَّتِي تُقَاوِمُ التَّغْيِيرَ، وَهَذَا هُوَ الْجَانِبُ الَّذِي عَبَّرَتْ عَنْهُ «إِسْكَالِيَّةُ الثَّقَافَتَيْنِ» الَّتِي طَرَحَهَا تشارلز سنو (٢٢) (انظر: الْفَصْلُ الثَّانِي). وَلِذَا فَإِنَّ «الْجَانِبَ الْعِلْمِي» الَّذِي يَسْتَوْجِبُ اسْتِبْعَادَ الْعَاطِفَةِ، وَتَغْلِيْبَ الصَّرَامَةِ فِي التَّحْلِيلِ وَالتَّقْيِيمِ، يَتَطَلَّبُ «تَدْرِيْبًا» خَاصًّا عَلَى أَسَالِيْبِهِ وَفِكْرِهِ، وَيَسْتَدْعِي «ثَقَافَةً» تَتَوَاءَمُ مَعَ خَاصَائِصِهِ وَتَسْتَوْعِبُ آفَاقَهُ، فَكَمَا يَقُولُ زَهِيرُ الْكُرْمِيِّ (٧٧): (إِنَّ «الْعِلْمَ» بِطَبِيعَتِهِ غَرِيبٌ عَنِ طَبِيعَةِ الْفِكرِ الْإِنْسَانِيِّ الْمُعْتَادِ)، وَيَقُولُ أَيْضًا: (مَنْ الْوَاضِحُ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ عَالِمًا بِالْفِطْرَةِ، وَلَا أَنْ يُصْبِحَ عَالِمًا بِدُونِ مِرَانٍ شَاقٍّ وَتَدْرِيْبٍ مُتَّصِلٍ، شَرِيْطَةٌ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي مَنَاحِ عِلْمِيٍّ يُوفِّرُهُ الْمُجْتَمَعُ وَالدَّوْلَةُ وَيَحْرِصَانِ عَلَى تَنْمِيَتِهِ). وَأَمَّا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْبَحْثِ عَنِ تَعْرِيفِ جَامِعِ مَا نَعْنِي بِ«الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ» فَقَدْ تَعَدَّدَتْ الْجُهُودُ لِمُحَاوَلَةِ وَصْفِ هَذَا الْأَخْطَبُوطِ الَّذِي يَمْتَدُّ وَيَتَشَعَّبُ يَوْمِيًّا، وَتَلْتَفُّ دَوَائِرُهُ بِشَكْلِ مُتَنَامٍ حَوْلَ حَيَاةِ الْإِنْسَانِ بِكُلِّ أَعْيَادِهَا وَمُضَامِينِهَا؛ وَلَكِنِّي أُفْضِلُ أَنْ أُصَوِّغَ تَعْرِيفَ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ» عَلَى أَنَّهَا: (الْمُحْتَوَى الْعِلْمِيَّ - التَّقْنِيَّ - الْفِكْرِيَّ) الْقَادِرُ عَلَى الْقِيَامِ بِعَمَلِيَّةِ «التَّأْهِيلِ الثَّقَافِي» لِلْمُجْتَمَعِ لِيَتَمَكَّنَ مِنْ حَوْضِ غَمَارِ «مُجْتَمَعِ الْمَعْرِفَةِ» (٧٨، ١٠١).

### ٣-٧) «الثَّقَافَةُ الْعِلْمِيَّةُ»: التَّفْرُعَاتُ:

انْطِلَاقًا مِنَ الْإِطَارِ الْعَامِّ لـ«الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ»، فَإِنَّا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَتَعَرَّفَ عَلَى صُنُوفِهَا وَتَفْرُعَاتِهَا، فَهِيَ تَنْوَعُ بِتَنْوَعِ «الْجُمُهورِ الْمُسْتَهْدَفِ»، كَمَا أَنَّهَا تَتَلَوَّنُ بِطَيِّفِ «الْمَجَالِ أَوْ التَّخْصُّصِ الْمَعْنِي».

### ٧-٣-١) «الثقافة العلمية» في ضوء «الجمهور المُستهدف»:

لقد أدرك تشارلز سنو عند طَرَحِهِ لـ «إشكاليّة الثقافتين» أنّ حَصَرَ «الإشكاليّة» في الفَجْوَةِ بين «أصحاب التَّخْصُصات العلميّة» و«أصحاب التَّخْصُصات الأدبيّة» يَتَضَمَّنُ قَدْرًا كبيراً من تَبْسِيطِ الحقائق، ولقد ساعد ذلك التَّبْسِيطُ على توفيرِ زَحْمٍ للقضية لبساطته ووضوحه، فحسب قول سنو: (لقد وَقَعَ الاختيارُ على المُفكِّرين الأدباء لأنهم يُمَثِّلُونَ وَيُبْرِزُونَ، وإلى حَدِّ كبيرٍ يُشكِّلون ويُعبِّرون عن مزاجِ «الثقافة غير العلميّة») (٢٢). أمّا وَقَعُ الأمرِ، فإنَّ شرائحَ المُجْتَمَعِ من المُفكِّرين والمُتَمَنِّفين وصانعي القرار تُمَثِّلُ أطرافاً مُختلفةً من الاهتمامات والتَّخْصُصات في مجالاتٍ أدبيّةٍ وإنسانيّةٍ واقتصاديّةٍ وسياسيّةٍ وقانونيّةٍ وغيرها، وكُلُّ شريحةٍ تَحْمِلُ ثقافتها الخاصّة المُرْتَبِطَةَ بطبيعة اهتمامها ونوعِ تَخْصُصِهَا، ممّا يضعنا في مُواجهَةِ مئات الثقافات بدلاً من «الثقافتين» اللتين طَرَحَهُما تشارلز سنو. في الوَقْتِ نفسه فإنَّ تَشْخِصَ سنو لـ «الإشكاليّة» يَكْتَسِبُ رَمَزيّةً مهمّةً في ضوء تلك التّعقيدات والتدخّلات، ويؤكِّدُ أنّ «الانفصامَ الثقافي» يَنعَمُّقُ وَيَتَرَسَّخُ مع تنامي العلوم والتّقنية والآداب والدراسات الإنسانيّة والاقتصاديّة وغيرها، ويُبْرِزُ ضرورة التّصديّ للشَّرْحِ المُتَفَاعِمِ بين «الحركة العلميّة - التّقنيّة»، وبين «الجمهور» بمُختلف شرائحه وِفْئاته وثقافته.

تلك الحقيقة تُكسِبُ «الثقافة العلميّة» مضامين مُختلفةً وأساليب مُتعدّدة تتناسبُ مع اهتمامات «الشريحة المُستهدفة» وخلفيّتها العلميّة ورصيدها الثقافي؛ فمن ضرورات برامج التّوعية والتثقيف والحوار أنّ «لكلِّ مقامٍ مقالاً» وفقاً للمَقُولَةِ المشهُورَةِ: (خاطبوا النَّاسَ على قَدْرِ عَقُولِهِمْ). ولذا فإنَّ من الواضِحِ أنّ مَضْمُونِ «الثقافة العلميّة» المُوجَّهَةِ إلى شرائح من النُخبِ المُتَخَصِّصَةِ ليس بالضرورة مُتوافقاً في «المحتوى»، أو مُتطابقاً في «الأهداف»، مع النَّهْجِ الذي يَبْغِي اتِّباعَهُ مع عامّة النَّاسِ، ونذكُرُ هنا - على سبيل المِثَالِ - خصائص «الثقافة العلميّة» المُوجَّهَةِ لـ «الطفل»، وهي قضيةٌ حاسِمةٌ في حُطِّ التّميّة العلميّة والثقافيّة والتّقنيّة، ونجدُ هنا - بطبيعة الحال - أنّ مضامين هذه

«الثقافة» ووسائل إيضاحها وأساليب طرحتها تَتَمَيَّزُ عن غيرها بالمفاهيم والشروعات والرُسومات المُناسبة لمدارك «الطفل» ومرحلته العُمريّة.

ويرى «التقرير العالمي لمنظمة اليونسكو»، الصادر في عام ٢٠٠٥ م، أهمية نشر «الثقافة العلميّة» بين «أصحاب القرار»، حيث يُقرُّ أنه: (يجب إضافة «الثقافة العلميّة» على منهج إعداد أصحاب القرار وكبار موظفي الدولة، وسيشكّل ذلك نقطة كبيرة للبلدان النامية حيث يُكَبِّحُ التّجديد أحياناً بسبب الصّعوبة التي يُجابهها أحياناً «أصحاب القرار» في فهم الرّهانات وأهميّة الإشكاليات العلميّة والتكنولوجيّة. إنّ تكوين «ثقافة علميّة» يهدف إلى منح الأفراد القُدرة على المشاركة الفعّالة في حكم المجتمعات المتأثرة بصورة متزايدة بالعلوم والتكنولوجيات أكثر من هدفه في إغنائهم بكميّة من المعارف المُحدّدة) (٨٢).

أما خريطة التّخصّصات العلميّة والمجالات التّقنيّة نفسها فإنّها تتمدّد وتتسع؛ فكلُّ تخصص يُفرز مزيداً من التّخصّصات التي تبتعد تدريجياً عن «التّخصّص الأُمّ»، كما أنّ «الدّراسات البيئيّة» (Interdisciplinary Studies)، وهي عمليّة نشطة ومُتنامية، ولدت مزيداً من التّخصّصات الجديدة والتّقنيات الحديثة؛ ولذا نجد - مع تباعد التّخصّصات ونموّ تداخلاتها - أنّ كثيراً من المتخصّصين علمياً هم - في الواقع - «أميون» في مجالات علميّة تقع خارج نطاق تخصصهم الدقيق، وهذا ما يؤكّده روبرت هيزن بقوله: (من المُدهش أنّ الدّراسة المُكثّفة لمجالٍ مُحدّد من العلوم لا تجعل صاحبها بالضرورة «مُتقناً علمياً». في الواقع إنني مُدهش أنّ العلماء العاملين يصلون - في الغالب - إلى درجة مُثيرة للشّفقة في عدم إلمامهم بمجالات علميّة تقع خارج نطاق تخصصهم المهنيّ) (٤٦). ولا يمكن هنا إغفال الدور الحيوي للعاملين التّقنيين والفنيين في مختلف المجالات؛ فالتّعقيد المتزايد في الأجهزة التّقنيّة - بمختلف أغراضها وتطبيقاتها - تستدعي مُستويات من «الثقافة العلميّة» والخبرة التّقنيّة والانضباط العمليّ لدى العمّال والفنيين الذين يتولّون صناعتها وصيانتها وتشغيلها، وهذا ما يوضّحه زهير الكرمي بقوله: (لقد ثبت أنّ العامل الذي يكون على علمٍ ودراية، ولو مُحدّودة، بالأسس العلميّة

التي بُنِيَتْ عليها تكنولوجياً آتية التي يَعْمَلُ بها يكون أقدر على إِتْقَانِ العملِ وإِتْقَاءِ الأخطاءِ وزيادة الإنتاجِ بالمُقَارَنَةِ مع زميله الجَاهِلِ الذي يقوم بعمله بعد تَدْرِيبٍ آليٍّ ودون فَهْمٍ صحيح. وفوق ذلك يكون الأولُ أقدر على التَّحَوُّلِ من آلةٍ تكنولوجيةٍ إلى أُخْرَى مُطَوَّرَةٍ وأكثرَ تَعْقِيداً، ولهذا ما له من أَثَرٍ على حالته النَّفسيةِ وَثِقَتِهِ بِنَفْسِهِ ومُسْتَقْبَلِهِ، وهذا يَنْعَكِسُ إيجابياً على سُلُوكِهِ وحياتِهِ وأَسْرَتِهِ ومُجْتَمَعِهِ (٧٧).

كُلُّ تلك الحقائق تَعْنِي - بالضرورة - أهمية القيام أيضاً بعمليات تثقيفٍ وتوعيةٍ بين أصحاب التَّخْصُّصَاتِ العِلْمِيَّةِ، أنفسهم، وبين العَامِلِينَ في المجالات التَّقْنِيَّةِ المُخْتَلِفَةِ، وَيَبْزُرُ هنا مِثَالٌ وَاضِحٌ على تَعَدُّدِ أَشْكَالِ «الثقافة العِلْمِيَّةِ» ومُكُونَاتِهَا؛ فـ«الثقافة العِلْمِيَّةِ» المُوَجَّهَةٌ إلى العَامِلِينَ في «المجالات العِلْمِيَّةِ وَالتَّقْنِيَّةِ» سَتَخْتَلِفُ في مضمانيها وأشكالِهَا وأَهْدَافِهَا وأساليبِهَا عن «الثقافة العِلْمِيَّةِ» المُوَجَّهَةٌ إلى غيرهم من شرائح المُجْتَمَعِ؛ فدارسُ العلوم يَلْتَقِنُونَ - على الأقل - عند حدٍّ أدنى من المَعْرِفَةِ العِلْمِيَّةِ، والفَهْمِ المُشْتَرَكِ، والمُنْطَلَقَاتِ المُشْتَابِهَةِ.

### ٧-٣-٢) «الثقافة العِلْمِيَّةِ» في ضوء «التَّخْصُّصَاتِ العِلْمِيَّةِ وَالتَّقْنِيَّةِ» ؛

تتأثرُ «الثقافة العِلْمِيَّةِ» المُوَجَّهَةٌ إلى «الجُمهُورِ» بامتداداتِ السَّاحَةِ العِلْمِيَّةِ وَالتَّطَوُّرَاتِ التَّقْنِيَّةِ لِتَتَفَرَّعَ وَفَقَ تلك التَّشْكِيلَاتِ وَالأَنْمَاطِ، وَتَتَلَوَّنَ بِألوانِهَا، وَتَتَبَيَّنُ أَهْدَافُهَا؛ فَالثقافة الصَّحِيَّةِ، وَالإِرْشَادِ الزَّرَاعِيِّ، وَالتَّوَعِيَةِ الغِذَائِيَّةِ، وَالتَّوَعِيَةِ البِيئِيَّةِ، وَالثقافة التَّقْنِيَّةِ؛ كُلُّهَا فُرُوعٌ لـ«الثقافة العِلْمِيَّةِ»، وَهِيَ تُعْنَى بِمَجَالَاتٍ مُحَدَّدَةٍ، وَتَعْمَلُ دَاخِلَ أُطُرٍ تَقْيِدُهَا طَبِيعَةُ الأَهْتِمَامِ، وَنَوْعُ التَّخْصُّصِ، وَدَرَجَةُ التَّجَاوُبِ المَنْشُودِ. وَلَعَلَّهُ مِنْ اللَّافِتِ لِلإِنْتِبَاهِ أَنَّ بَرَامِجَ «الثقافة العِلْمِيَّةِ»، المُرْتَبِطَةَ بِالصَّحَّةِ وَالغِذَاءِ وَالتَّأثيرِ المُبَاشِرِ فِي حَيَاةِ الفَرْدِ، قَدْ حَقَّقَتْ حُضُوراً مَلْمُوساً فِي كَثِيرٍ مِنْ «المُجْتَمَعَاتِ العَرَبِيَّةِ»، وَاهْتَمَّتْ بِهَا وَسَائِلُ الإِعْلَامِ، مِمَّا يُوَضِّحُ أَنَّ الحَاجَةَ تَفْرِضُ دَرَجَةَ الأَهْتِمَامِ، وَبِالتَّالِيِ فَإِنَّ تَفْعِيلَ بَرَامِجِ «الثقافة العِلْمِيَّةِ» الأُخْرَى مَرهُونٌ بِقُدْرَةِ المُجْتَمَعَاتِ عَلَى إِدْرَاكِ أَهْمِيَّةِ هَذَا النُّوعِ مِنْ «الثقافة»، وَمَدَى ارْتِبَاطِهِ بِتَحْدِيدِ مُسْتَقْبَلِهَا وَرِخَائِهَا وَتَمِيمَتِهَا؛ فَكَلَّمَا ارْتَقَى «المُسْتَوَى

الثَّقَافِي - العِلْمِيّ، في أوساط المُجْتَمَع، ارْتَفَعَتْ «درجةُ الإِنْتاجِيَّة»، وازْدَهَرَتْ «مُقَوِّمَاتُ الحَيَاةِ المُعَاصِرَةِ»، ونما الطَّلَبُ على «الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّة»، وبرزت الحاجةُ إليها. أما أحدث مَثَالٍ على التَّنَوُّعِ والتَّوَالِدِ الذَّاتِي لـ«الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّة»، فهو ظَاهِرَةٌ «ثقافةُ الإنترنتِ وتَقْنِيَةِ المَعْلُومَاتِ» التي اجْتَذَبَتْ إليها أَعْدَادٌ مُتزايدةٌ من مُخْتَلَفِ الشَّرَائِحِ والاهْتِمَامَاتِ؛ لما يُقَدِّمُهُ هذا الطُّوفَانُ المَعْلُومَاتِيّ والاتِّصَالَاتِيّ من خِدْمَاتٍ وآثارٍ على المُسْتَوِيَّاتِ الثَّقَافِيَّةِ والترَفِيهِيَّةِ والمَعْلُومَاتِيَّةِ والاجْتِمَاعِيَّةِ والاقتصادِيَّةِ وغيرها.

ومن أنواعِ «الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ» ما أشرنا إليه سابقاً، ونقصد به «ثقافةُ المَعْلُومَاتِ»، وهي من أهمِّ أنواعِ «الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ» لاهْتِمَامِهَا بِشَرْحِ الحَقَائِقِ العِلْمِيَّةِ، وتَبْسِيطِ المَبَادِيّ، وتوضيحِ عملِ الأَجْهَزَةِ التَّقْنِيَّةِ، وحرصِهَا على توعيةِ «الجُمهُورِ»، ورَفَعِ رصِيدِهِم المَعْلُومَاتِيّ، ومُؤَاكَبَةِ المُسْتَجِدَّاتِ العِلْمِيَّةِ؛ ممَّا يَبِيحُ للفَرْدِ فُرْصَ تَنْمِيَةِ مَعْلُومَاتِهِ العِلْمِيَّةِ والتَّقْنِيَّةِ وتَصْحِيحِهَا. ولذا فإنَّ «ثقافةُ المَعْلُومَاتِ» جَانِبٌ لا يُمَكِّنُ إِغْفَالَهُ في «مَنْظُومَةِ الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ»؛ لما لها من تَأْثِيرٍ حَيَوِيٍّ في تَفْعِيلِ «الثَّقَافَةِ التَّنْمُوِيَّةِ» وتَحْقِيقِهَا لوظيفَتِهَا الاجْتِمَاعِيَّةِ؛ فمن الواضِحِ أَنَّ «ثقافةُ المَعْلُومَاتِ» تُسَهِّمُ إِسْهَاماً جَمَّاً في تَنْمِيَةِ «الحِسِّ العِلْمِيّ» لدى «الجُمهُورِ»، وتَحْقِيقِ «حَدِّ ادْنَى» من «الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ» في «النَّسِيحِ المُجْتَمَعِيّ»، وتُهَيِّئُ عَامَّةَ النَّاسِ لاسْتِيعَابِ طَرَائِقِ «الحركةِ العِلْمِيَّةِ - التَّقْنِيَّةِ» وقضايها ومُشْكَلاتِهَا وحُلُولِهَا، ووسائلِ توظيفِهَا لِخِدْمَةِ الفَرْدِ والمُجْتَمَعِ. ولكن على الرَّغْمِ من أهمِّيَّةِ هذا الجَانِبِ إلاَّ أَنَّ سَطْوَةَ «الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ» تَمْتَدُّ لَتَلَجِّ إلى المِضَامِينِ الفِكْرِيَّةِ والاجْتِمَاعِيَّةِ والثَّقَافِيَّةِ لِنُتَاقِشَ ما يَرْتَبِطُ بـ«العلومِ والتَّقْنِيَّةِ» من أَفْكَارٍ ومُصْطَلِحَاتٍ وتَوَقُّعَاتٍ ونواتِجٍ، تَنْشُرُ على مِسَاحَاتٍ وَاسِعَةٍ ومُسْتَوِيَّاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ فِكْرِيَّةٍ وفَلْسَفيَّةٍ وَعَمَلِيَّةٍ واجْتِمَاعِيَّةٍ وثَّقَافِيَّةٍ وتَنْمُوِيَّةٍ.

وهكذا نجدُ أَنَّ «الثَّقَافَةَ العِلْمِيَّةِ» مِسَاحَةٌ شَاسِعَةٌ من التَّنَوُّعِ والتَّعَدُّدِ على مُسْتَوِيَّاتٍ مُخْتَلَفَةٍ تَعَكِّسُ وَاقِعَ «الحياةِ المُعَاصِرَةِ» بِأَنْمَاطِهَا المُتَعَدِّدَةِ وتداخلِهَا المُتَجَدِّدَةِ ومِضَامِينِهَا المُتْرَاكِمَةَ، ومن المُتَوَقَّعِ أَنْ يَقُودَ «التَّرَاكُمُ الكَمِّيّ» - في مُخْتَلَفِ مَجَالَاتِ «الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ» - إلى «التَّحَوُّلِ الكَيْفِيّ» المَطْلُوبِ تَحْقِيقَهُ، لُتُصَبِّحَ «الثَّقَافَةُ العِلْمِيَّةُ»

جُزءاً حيويًا من «التكوين الثقافي» للمجتمع، ومعلمًا أساساً في تفاعلاته التَّمويَّة والاجتماعيَّة والفكريَّة. وتأسيساً على ما سبق نجد أنَّ «الثقافة العلميَّة» هي الأداة الفعَّالة لتحقيق «امتدادات التَّمية» - أفقياً ورأسياً -؛ فهي تشمَلُ كلَّ تلك التفاعلات والتقاطعات والتداخلات بين مختلف قطاعات المجتمع ومناطقه وأنشطته، فيتَحَسَّنُ الأداء وترتفع الإنتاجيَّة؛ وهي تحفر داحل «التَّخصُّصات العلميَّة والإنسانيَّة» أعماقاً جديدةً عبر إثرائها وتزويدها لـ «الجمهور» بالمعرفة المتنوعة في مختلف مجالات «العلوم والتقنية»، فتتبلور المدلُّولات، وتزدهر الخبرات، وتعمُّ الفائدة.

#### ٧-٤) «الثقافة العلميَّة»: الأهداف:

ومن مُنطلق أنَّ «الحركة العلميَّة - التقنيَّة» حركةٌ بشريَّةٌ تنبُج عن تدافعِ النَّاسِ وإبداعاتهم، وتَصوِّغها تفاعلاتُ المُجتمعِ واهتماماته، وتوجِّهها حاجاتُ العَصْرِ ومُتطلباته، ولأنَّها أصبَحَت الهَمُّ الرَّئيسَ في سياساتِ الدُّولِ وخُطَطِها بمُختلفِ مُستوياتها العلميَّة وإنجازاتها التقنيَّة، وهي المُحدِّدُ الأوَّلُ لرفاهيَّة المُجتمعات وقدراتها الإنتاجيَّة، فإنَّ نشرَ «الثقافة العلميَّة» في المُجتمعات يطمح إلى تجاوزِ «التعامل السطحي» مع العلوم والتقنية، والانطلاق إلى تحقيقِ الأهدافِ التَّالية:

١) الإسهامُ الفاعلُ في إزالة العقباتِ الفكريَّة والعراقيلِ المعرفيَّة التي تحوُلُ دون المُمَارَسَةِ العلميَّة الرّصينة والتفكيرِ الجادِّ؛ لأنَّ ضَخَّ جُرْعَاتِ «الثقافة العلميَّة» في «البنية الفكريَّة» والتفاعلاتِ الثقافيَّة السائدة يُزيلُ كثيراً من عناصرِ الرّهبةِ ومُشاعرِ الغربة، ويؤسِّسُ لتفاعلاتٍ عصريَّة، وفهمٍ لشروطِ «النّهضة العلميَّة - التقنيَّة» ومُقوماتها.

٢) تهيئةُ تربةٍ خصبةٍ لإنتاجِ علماءٍ، ومهاراتٍ، وكفاءاتٍ، قادِرةٍ على المُمَارَسَةِ العلميَّة والإبداعِ التقنيِّ والمهاراتِ الإنتاجيَّة؛ فـ «القاعدة الجماهيريَّة» العريضة المُتفاعلة - بحيويَّة - مع «الفكر العلمي»، والمُتواصلة - بحماسٍ - مع «الحركة العلميَّة - التقنيَّة»، هي - بطبيعة الحال - منبَتُ المواهبِ ومُسْتودعُ القُدَرَاتِ. إنَّ

من أبرز نتائج وجود هذه «البيئة العلمية» الجادة إسهامها القوي في اجتذاب «الأدمغة المهاجرة»، وهي مشكلة تعاني منها «المجتمعات العربية» بدرجات متفاوتة، وتمثل أحد التحديات التي تسعى هذه المجتمعات إلى التغلب عليها.

(٣) توفير «الشفافية العلمية» التي تيسر على الفرد فهم ماهية «الحركة العلمية -التقنية»، واستيعاب مطلقاتها، وامتصاص تقنياتها؛ ليستفيد منها الفرد أقصى استفادة ممكنة في حياته العملية والفكرية والاجتماعية، ويتعامل معها وفق ضوابطها وشروطها في ممارسة رشيدة ومسؤولة واعية.

إن معظم القرارات الحاسمة في «المجتمعات المعاصرة» تتمحور حول قضايا علمية وتقنية ابتداءً من «تقّب الأوزون»، ومُروراً بتطبيقات «الهندسة الوراثية»، وانتهاءً ب«أسلحة الدمار الشامل»، وتؤثر هذه القرارات في حياة الملايين من البشر وفرصهم الوظيفية ومستوياتهم المعيشية ومستقبل أجيالهم وأوطانهم. ولذا فإن مشاركتهم في اتخاذ القرار، وقدرتهم على فهم المشكلات وتحليلها، وإسهامهم في طرح البدائل وتقليل الأضرار؛ كل ذلك يُصبح أمراً ضرورياً من الناحية الأخلاقية والحضارية والتنموية، وتتنامى أهميته مع ارتفاع درجة الوعي السياسي والرفاه الاقتصادي.

(٤) تهيئة مناخ من «الرأي العام» منعاطف مع «الحركة العلمية - التقنية»، ومفعم بالحماس والتفاؤل والثقة، لمجابهة الانطباعات الانفعالية، والعادات السلبية، والخرافات الشائعة، التي تلوّث «ثقافة المجتمع»، وتشوّه تفاعلاته، وتعوق نمو «الحركة العلمية - التقنية»، وهو الحال الذي تطرّق إليه تشارلز سنو، عندما وصف حالة «عدم فهم العلوم» بأنها: (تمنح - بشكلٍ أعمق مما نتوقع - نكهة غير علمية للثقافة التقليدية برمتها، وتلك النكهة غير العلمية تتحوّل غالباً - وبشكلٍ أكبر مما نعترف به - إلى موقفٍ مضاد للعلوم) (٣٧).

(٥) «التطوير النوعي» لتفكير الفرد، وتعميق قيمته الذاتية، وتنمية «الحس العلمي» لديه، فعلى سبيل المثال: ما زالت «ثقافة الأرقام والمعلومات» غريبة على

«العقل العربي»، وما زلنا نقرأ ونسمع نسباً مئوبَةً تلقى على عواهنها في المحافل ووسائل الإعلام، أو حقائق علمية تشوّه، أو تُبتر، دون رقيب أو حسيب.

(٦) رَفَع درجة الإسهام الاجتماعي، وتعزيز «الفاعلية الثقافية»، وتحسين ممارسات المجتمع، بما تُضفيه مُعطيات «الحركة العلمية - التقنية» على الفرد من آفاق معرفية، ومهارات تقنية، وانضباط عملي، وعقلانية مسؤولة؛ فالحاجة إلى إحداث «فمزة نوعية» في «العقل العربي» في اتجاه الانضباط العملي و«التفكير العلمي» ليست مكان اختلاف، وقد وصفها مالك بن نبي بقوله: (نحن أحوج ما نكون إلى المنطق العملي لأن «العقل المجرد» متوقّف في بلادنا، غير أن «العقل التطبيقي» الذي يتكوّن في جوهريه من الإرادة والانتباه شيء يكاد يكون معدوماً) (٢٨).

(٧) جعل «الثقافة العلمية» جزءاً عضويًا ومكوّنًا رئيساً من مكوّنات «الثقافة الجماهيرية» السائدة لتحقيق شروط «المعاصرة» و«الكفاءة» و«التوازن»، ولتأصيل «الثقافة التّمويّة» في أعماق «التفاعلات المجتمعية»؛ فنجاح الأنشطة العلمية، والمشروعات الإنتاجية، والجهود البحثية، مرهونٌ ب«إرادة جماعية» واعية تدفع بها إلى الواجهة الاجتماعية والسياسية والثقافية والفكرية، وتتفاعل معها بحماس وإيجابية. وهنا تبرز أهمية «الثقافة العلمية» ودورها الحاسم في تأسيس «ثقافة البحث العلمي»، التي تُعزّز من مكانة «العلوم والتقنية»، وتفهّم خصائصها ومتطلباتها، وتتصدى - بحكمة وموضوعية وفاعلية - إلى «غول البيروقراطية» الذي ينهش في كيان «المجتمعات العربية»، ويعرقل «مسيرة التّموية»، ويكبّح «التفاعل الإيجابي» مع أحوال «الحياة المعاصرة».

(٨) تحقيق «الأمن العلمي» للمجتمع، وهو أمرٌ ذو أهمية استراتيجية، ويتمثل في قُدرة المجتمع على اكتساب «المعرفة العلمية»، وإنتاج «التقنيات الحديثة»، وتتمية الإمكانيات للتطوير والتطويع والإنتاج، وتأسيس آليات قادرة على توظيف المعارف بحيوية، والمحافظة على المكتسبات بكفاءة، مما يتطلّب

وَعِيّاً عِلْمِيّاً سَائِداً فِي جَنَابَاتِ الْمُجْتَمَعِ. إِنَّ «الْأَمْنَ الْعِلْمِيَّ» هُوَ «الْبِنْيَةُ التَّحْتِيَّةُ» ذَاتِ الْقَاعِدَةِ الْمُمْتَدَّةِ وَالْحَلَقَاتِ الْمُتْرَابِطَةِ الَّتِي تُؤَثِّرُ فِي كُلِّ أَوْجِهٍ «الْحَيَاةِ الْمُعَاصِرَةِ»، وَتُحَدِّدُ - بِالضَّرُورَةِ - قُدْرَاتِ الْأُمَّةِ عَلَى تَعْظِيمِ مَوَارِدِهَا، وَتَوْظِيفِ عُمُوقِهَا، وَتَرْسِيخِ كِيَانِهَا، وَتَحْقِيقِ غَايَاتِهَا. إِنَّ النَّظْرَةَ الْمُتَأَنِّيَّةَ إِلَى الْعَالَمِ الْغَرْبِيِّ تُبَيِّنُ أَنَّ الْغَرْبَ جَعَلَ مِنْ «الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ» جُزْءاً جَوْهَرِيّاً مِنْ أَمْنِهِ الْقَوْمِيِّ وَالْوَطَنِيِّ؛ فَقَدْ رَبَطَ «الْبَحْثَ الْعِلْمِيَّ» - بِشَكْلِ حَيَوِيٍّ وَدَائِمٍ - بِالنَّوَاحِي الْعَسْكَرِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ، وَبِأَمْنِ الدَّوْلَةِ كُلِّهَا، وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ رُوبِرت مَكنَمَارَا - وَزِيرِ الدَّفَاعِ الْأَمْرِيكِيِّ الْأَسْبِقِ - بِأَنَّ: (الْأَمْنَ الْقَوْمِيَّ هُوَ التَّنْمِيَّةُ ذَاتُهَا) <sup>(٩٩)</sup>؛ وَلِذَا فَإِنَّ لَنَا وَقْفَةً أَشْمَلَ مَعَ «مَفْهُومِ الْأَمْنِ الْعِلْمِيِّ».

## ٧-٥) «الثقافة العلمية» و«الأمن العلمي»:

لَا يُمَكِّنُ لِقَضَايَا «الإصلاح» الْمُتَعَدِّدَةَ، الَّتِي يَطْرَحُهَا السِّيَاسِيُونَ وَالْمُتَقَنُّونَ وَالْمُفَكِّرُونَ بِمُخْتَلَفِ تَوَجُّهَاتِهِمْ وَأَطْيَافِهِمْ، أَنْ تَعْمَلَ خَارِجَ إِطَارِ زَمَنِهَا وَتَحْدِيَّاتِ عَصْرِهَا؛ مِمَّا يَجْعَلُ قَضِيَّةَ «الإصلاح العلمي» الرِّكِيْزَةَ الْأَسَاسِيَّةَ الَّتِي تَنْطَلِقُ مِنْهَا، وَتَعْتَمِدُ عَلَيْهَا، كُلُّ تِلْكَ الْأَشْكَالِ الْمَرْجُوءَةِ مِنْ «الإصلاح»، وَالْمُسْتَهْدَفَةِ مِنْ «برامج التنمية»، فَكَمَا يَقُولُ عَبْدُ الْعَزِيْزِ التَّوَيْجِرِيُّ فَإِنَّ: (الإصلاحُ مَنْظُومَةٌ مُتَكَامِلَةٌ مِنَ الْقِيَمِ وَالْمَبَادِيِ وَالسِّيَاسَاتِ تَتْرَابِطُ عِنَاصِرُهَا، وَتَتَكَامَلُ حَلَقَاتُهَا، وَلَكِنَّهَا جَمِيعاً تَقُومُ عَلَى قَاعِدَةٍ عِلْمِيَّةٍ عَرِيضَةٍ) <sup>(١٠٢)</sup>. إِنَّ هَذِهِ الْمَقُولَةَ الصَّائِبَةَ تَعُودُ بِنَا إِلَى «نُقْطَةِ الْبَدْءِ» لِنُحَدِّدَ بوضوح أولويات المرحلة التي تعيشها الأمة؛ فبدون تلك «القاعدة العلمية العريضة» التي تتغلغل في «نسيج المجتمع»، وبدون ذلك الدَّفْعِ الْفَعَالِ الَّذِي تَوَلَّدَهُ «الحركة العلمية - التقنيَّة» فِي حَيَوَاتِ الْأَفْرَادِ، وَبِدُونِ ذَلِكَ «التَّرَاكُمِ الْخِصْبِ» الَّذِي تَصْنَعُهُ أَلْيَاتٌ حَازِقَةٌ عَلَى مَسَارَاتِ «الإنجاز العلمي» - التَّقْنِيَّ، فَإِنَّ كُلَّ الطُّرُوحَاتِ وَالتَّنْظِيرَاتِ وَالْأَمَالِ وَالطُّمُوحَاتِ عَنِ «الإصلاح» تَبْقَى مُجَرَّدَ سَرَابٍ بِقِيَعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً.

وهكذا نجد أن مفهوم «الإصلاح العلمي» ينبغي أن يكون على رأس القائمة؛ لأنه هو القادر على توجيه «برامج الإصلاح» في مختلف الميادين عبر بلورة قدرات المجتمعات، وتعزيز مهارات الأفراد، وتطوير فكر الأمة. لقد أصبح من البدهيات المطروحة في «أدبيات التنمية» المعاصرة أن تأسس «المجتمع العلمي» هو المطلب الجوهرى لتحقيق الأمن وتطوير القدرات وتحقيق الطموحات، وهي قضية معقدة يتشابك فيها «الفكرى» مع «السياسى»، وتتداخل فيها أطراف «الاجتماعى» و«الاقتصادى»، ويتقاطع عندها «الثقافى» مع «التربوى»، ولكننا نستطيع أن نضعها جميعها ضمن إطار مصطلح شامل وحيوى، هو مصطلح «الأمن العلمى».

وأما عندما نستعرض كل صور «الأمن» التي تتوق إليها المجتمعات، ابتداءً من طرُوحات «الأمن الكليّة» كمفاهيم «الأمن الفكرى»، و«الأمن الاجتماعى»، و«الأمن القومى»، وانتهاءً بطرُوحات «الأمن الجزيئية» مثل «الأمن المائى» و«الأمن الغذائى»، فإننا نجد أنها كلها - دون استثناء - تصب في بوتقة «الأمن العلمى» الذي يضع بين يدي الأمة مفاتيح القدرات التطويرية والإنتاجية والتسليحية والتخطيطية، فيكون بذلك الوسيلة الوحيدة لتأمين الاحتياجات القائمة، ومُجابهة التحديات المفروضة.

## ٧-٥-١) مقومات «الأمن العلمى»:

لو أردنا تمحيص مقومات «الأمن العلمى» وتحديد ركائزه، فإننا سنجد أنها لن تخرج في أطرها العامة عن ما يلي:

١) إشاعة مناخ ثقافى عام يتجاوب مع «روح العصر»، ويفتقهم ضغوط الزمن وشروطه، ويرسخ الحماس والاهتمام بالعطاءات العلمية والإنجازات التقنية؛ فعندما تزدهر «ثقافة العلم» بين الناس وتتغلغل في «النسيج الاجتماعى»، تضحل تلقائياً «قرارات الجهل» المبنية على الحسابات الخاطئة، والتوهّمات الانفعالية، والتصورات النرجسية.

٢) توفيرُ قَاعِدَةٍ من المَعَارِفِ العِلْمِيَّةِ، والبياناتِ المُنْضَبِطَةِ، والإحصاءاتِ الدَّقِيقَةِ، في مُخْتَلَفِ المَجَالَاتِ الحَيَاتِيَّةِ؛ فَصَانِعُ القَرَارِ والمُخَطِّطُ والبَاحِثُ يَحْتَاجُونَ أَوَّلًا إِلَى المَعْلُومَةِ الصَّحِيحَةِ؛ لِكِي يَكُونَ القَرَارُ سَدِيدًا، وَالتَّخْطِيطُ سَلِيمًا، وَالبَحْثُ مَوْضُوعِيًّا.

٣) تَكْوِينُ قُدْرَةٍ ذَاتِيَّةٍ عَلَى التَّطْوِيرِ وَالتَّطْوِيعِ وَالإِنْتِاجِ عِبْرَ بَرَامِجِ تَعْلِيمِيَّةٍ وَتَدْرِيبِيَّةٍ وَبَحْثِيَّةٍ لَا تَعْرِقُ فِي مُسْتَنْقَعَاتِ الإِنشَائِيَّاتِ الفَارِغَةِ وَالمُدَاوَلَاتِ التَّنْظِيرِيَّةِ الجَوْفَاءِ، وَلَكِنَّهَا تُصَافِحُ عَصْرَهَا - بحزْمٍ وَحَيَوِيَّةٍ - عِبْرَ بَلُورَةِ الأَهْدَافِ الجَادَّةِ، وَانْتِقَاءِ المَسَارَاتِ العَمَلِيَّةِ، وَإِطْلَاقِ القُدْرَاتِ الكَامِنَةِ.

٤) تَأْسِيسُ وَتَفْعِيلُ الآيَاتِ قَادِرَةٍ عَلَى تَوْظِيفِ المَعَارِفِ المُتَاحَةِ، وَاسْتِيعَابِ التَّطْوِيرِ المُنْجَزِ، وَتَعْطِيمِ المَرْدُودِ النَّاتِجِ عِبْرَ مَشْرُوعَاتٍ وَطَنِيَّةٍ تُلَبِّي الأَحْتِيَاجَاتِ، وَتَتَّصَدَّى لِلتَّحْدِيَّاتِ بِأَهْدَافٍ لَا تُشَوِّبُهَا ضَبَابِيَّةٌ فِي الطَّرْحِ، وَبَرَامِجِ تَحْتَرِمُ الوَقْتَ، وَبِاسْتِخْدَامِ مَعَايِيرِ نَاجِعَةٍ لِلْمُرَاجَعَةِ وَالتَّقْيِيمِ وَالتَّصْحِيحِ.

٥) تَوْظِيفُ مَنظُومَةٍ سَلِيمَةٍ وَمُنْكَامِلَةٍ مِنَ القِيمِ وَالمَفَاهِيمِ الَّتِي تُسَهِّمُ فِي إِثْرَاءِ «المَعْرِفَةِ الفَرْدِيَّةِ»، وَدَفْعِ الفَرْدِ إِلَى الإِطْلَاعِ وَالبَحْثِ وَالتَّشْخِصِ، وَتَوْسِيعِ مَعَارِفِهِ وَمَدَارِكِهِ، بِشَكْلِ يُمْكِنُهُ مِنَ الإِنْتِاجِ المَعْرِفِيِّ.

لعلَّ المُشْكَلَةَ الكُبْرَى الَّتِي تَعُوقُ بُرُوزَ مُصْطَلَحِ «الأَمْنِ العِلْمِيِّ» بُرُوزًا وَافِيًا شَافِيًا فِي «المُجْتَمَعَاتِ العَرَبِيَّةِ» هِيَ ضَبَابِيَّةُ المَفَاهِيمِ السَّائِدَةِ، وَهَيْمَنَةُ «ثقافة الكلام» المألوفة، وَالانْتِكَاسُ إِلَى الشَّكْلِيَّاتِ وَالإِنشَائِيَّاتِ عِنْدَ التَّعَامُلِ مَعَ المُشْكَلاتِ، وَالخَوْفُ مِنَ المُبَادِرَاتِ الَّتِي تُحَاسِبُ عَلَى الإِنْتِاجِيَّةِ وَتَقْرُضُ الإِنْضِبَاطَ. تِلْكَ الأَسْبَابُ، وَغَيْرَهَا كَثِيرٌ، جَعَلَتْ مِنَ مُصْطَلَحِ «الأَمْنِ العِلْمِيِّ» ضَيْفًا خَجُولًا عَلَى مَوَائِدِ «الفِكْرِ التَّنْمُوِيِّ» فِي «المُجْتَمَعَاتِ العَرَبِيَّةِ»، وَرَاحَ كَثِيرٌ مِنَ المُفَكِّرِينَ وَالبَاحِثِينَ وَالمُخَطِّطِينَ يَتَعَامَلُونَ مَعَ المُصْطَلَحِ عَلَى اسْتِحْيَاءٍ، وَيَرْمُقُونَهُ عَن بُعْدٍ بِقَدْرِ كَبِيرٍ مِنَ الوَجَلِ وَالتَّوَجُّسِ، لِيَرْتَدُّوا سِرَاعًا إِلَى مَا أَلْفُوهُ مِنَ أَفْكَارٍ وَمَفَاهِيمٍ تَجْتَرُّ نَفْسَهَا اجْتِرَارًا، وَتَرْتَعُ فِي سَاحَاتِ التَّنْظِيرِ المَقْهُورِ تَحْتَ وَطْأَةِ «إشْكَالِيَّةِ البُعْدِ الزَّمْكَانِيِّ» الَّتِي تَطَرَّقْنَا إِلَيْهَا فِي أَكْثَرِ مَوْضِعٍ فِي هَذَا الكِتَابِ.

إننا لا نحتاج إلى كبير جهدٍ لكي نلمسَ تفاقمَ الخللِ الذي يُعاني منه العالمُ العربيّ في «منظومة الأمن العلمي»، وتمتدُّ جذورُ هذا الخللِ - عبرَ علاقاتٍ مُشابهةٍ - إلى أنماطِ «الحياة العربيّة» لتؤسِّسَ لأسقامَ تفتكُ في «منظومات الأمن» الأخرى بأنواعها المُختلفة. إنَّ غِيَابَ «الأمن العلمي» يهدِّدُ أمنَ البَشَرِ وتماسكَ الحجرِ في الكيانِ العربيّ؛ لأنَّ هذا النوعَ من الأمنِ يُمثِّلُ «العمودَ الفقريّ» لـ«منظومات الأمن» الأخرى فيصْبِغُها بلونَ العَصْرِ، ويُنِيها كلها بلبِنَاتِ المَرَحَلَةِ، ويضبطُ إيقاعها مع تحديّاتِ المُستقبلِ. وأمّا إحدى أبرزِ الظواهرِ المُقلِّقةِ في العالمِ العربيّ فهي أنّ الحديثَ عن التخلُّفِ لا يتوقَّفُ، ووَصَفَ المؤامراتِ المُوجَّهةِ إلى الأُمَّة - المُتخيلِ منها والحقيقيّ - لا يتنهى، وتفاقمُ المُشكلاتِ في التعلُّيمِ والإنتاجِ والتوظيفِ هو السِّمَةُ الأبرزُ، ولكننا بعد أن نَمَنَحَ «العِلْمَ» و«التَّقدُّمَ» و«ثَوْرَةَ المَعْلُومَاتِ» زَحَمًا كبيراً من الإنشائيّاتِ والشكليّاتِ، فإننا لا نضبطُ أفعالنا وممارساتنا وطُروحاتنا بالمقاييسِ العلميّةِ الأصليّةِ.

إنَّ الواقِعَ الحزينَ يُؤكِّدُ أنّ حساباتِ «الأمن العلمي» ما زالت في حاجةٍ إلى الكثيرِ من التّدقيقِ والمُراجعةِ، والحقيقةُ المؤلمةُ تقولُ إنّ القُوَّةَ الكامنةَ وراءَ تفاعلاتِ «الحياة المُعاصرة» كانت آخر اهتماماتِ مُجتمعاتنا الحائِرةِ، وحتى أولئك الذين وضعوها ضمنَ أولوياتهم الخطأبيّةِ والشكليّةِ فسلُّوا في تفعيلها واحتضانِ قيمها ممّا نقلها إلى خانةِ «السَّهْلِ المُمتنع». وأمّا الحقيقةُ الثابتةُ فهي أنّ الأمرَ ليس خياراً مطروحاً قد نَقِبَلَهُ أو نَرَفُضُهُ، ولكنّه «حتميّةُ تاريخيّةُ»، وقضيّةُ «حياةٍ أو موتٍ»، ممّا يتطلَّبُ - في المقامِ الأوَّلِ - «إرادةً سياسيّةً» تدفعُ في اتِّجاهِ «سَهْمِ الزَّمنِ»، وتعملُ على تهيئةِ «البيئةِ العلميّةِ»، وفتحِ الآفاقِ التّقنيّةِ، وسَّجيعِ الاهتماماتِ العلميّةِ، وتوجيهِ «ثقافة المُجتمع» نحو احتضانِ «الفكرِ العلميّ» والتفاعلِ معه بإيجابية. وهكذا نجدُ أنّ من المُهمِّ أنّ يتحوَّلَ مصطلحُ «الأمن العلميّ» إلى رؤيةٍ استراتيجيّةٍ وآلياتٍ فعّالةٍ وممارساتٍ متراكمةٍ تنقلُ الفكرَ والأفرادَ والثّقافةَ والمُجتمعَ إلى مُستوىٍ أكثرَ اقترباً من مُتطلّباتِ المَرَحَلَةِ، وأقلَّ غُربَةً عن «شُرُوطِ العَصْرِ».

## ٦-٧) «الثقافة العلمية» و«الأمن الفكري»:

من أبرز قضايا «المجتمعات العربية» قضية «الأمن الفكري» الذي تطمح هذه المجتمعات إلى تأمينه لضمان نضج التفاعلات الفكرية، وتوازن المسيرة الوطنية، وجدوى التلاحقات الثقافية؛ وكلها لا يمكن أن تتحقق بدون التواصل مع «روح العصر» وفهم مقتضياتها. وهذا يعود بنا إلى «المربّع الأول» وهو «الكفاءة العلمية» القادرة على إشاعة «فكر العصر» في البيئة، وتوفير قاعدة واسعة من المنتمين إليه، وبطبيعة الحال كلما كبرت تلك القاعدة، ارتفعت نسب الإبداع، وزادت الإنتاجية، وتواصل «الأمن العلمي» في المجتمع، وتحققت أسباب «الأمن» بأنواعه.

إن قضية «الأمن الفكري» في أي مجتمع قضية محورية، وبدونها يصبح المجتمع نهباً للقلل، ومرتعاً للارتجال، وساحة لكل ناعق وحاقد؛ فلا حضارة دون «أمن فكري» يرسخ «هوية المجتمع»، ويحمي استقراره وعنفوانه، ويبلور قيمه ومفاهيمه. ولذا فإنه لا غرابة في أن نشهد عقد المؤتمرات، واكتظاظ القاعات، وتحدث الخطباء، وإسهاب المفوهين، وتشبع الأرفف العلمية بأوراق وبحوث وتوصيات عن هذا الأمر؛ فالقضية - ولا شك - جوهرية، والأمر جلل؛ ولكن، ينبغي أن نسأل: (هل يمكن أن نتحدث عن «الأمن الفكري» بمعزل عن «العصر»، وخصائص تحدياته، وطبيعة القوى المهيمنة عليه، والمحركة لمسارته؟، وهل يجوز أن تنصب حواراتنا وسجلاتنا ودراساتنا على ما ألفناه من كلام وخصام وجدال واجترار، بينما تبقى مقومات «الحياة الحديثة» غريبة عن سياق التفكير، وغائبة عن صلب الطروحات؟). إن السؤال بصياغة أخرى هو: (هل بالإمكان التعامل مع التحديات المعاصرة، والنظر إلى «المستقبل» دون اللجوء إلى تأسيس «فكر تنموي» يدرك أن أصوله وجذوره ومقوماته تكمن في أعماق «الفكر العلمي» وآلياته ووسائله وممارساته؟)؛ وإذا كان هناك إجماع على ضرورة مثل ذلك التأسيس لضمان مستقبل زاهر لأجيال مقبلة، فإن ذلك يعني أن طروحات «الأمن الفكري» ينبغي أن لا تهمل قضية «المستقبل»، ومقوماته المعاصرة، وتحدياته المتنامية.

لا أشك لحظة في أن هناك قيمة ذاتية ومقاماً فكرياً لكل ما تطرحه الندوات والمؤتمرات والمحافل من دراسات وتأملات ومراجعات إلا أنها تفتقد الحيوية التي تربطها بعصرها، وتدفع بها نحو «المستقبل»، وتوصل فيها تحدياته، وتوطد في ثناياها معطياته؛ فمن البدهي أن الخطاب مهما كان ممتعاً، والطرح مهما كان ممتعاً، فإنه إذا لم يتمكن من تكوين روابط حيية مع واقع متحرك في ساحة عالمية متغيرة ذات تحديات متنامية، فإن تأثيره وجدواؤه لن يتجاوزا - في أحسن الأحوال - عملية تدريب عقلي، وتطوير مهارة لفظية، لتبقي إشكاليات الحياة المتجددة على ما هي عليه، وليتفاقم الأمر، وتتعمد الأمور.

من المهم أن ندرك أن قضية «الأمن الفكري» مرتبطة جذرياً بـ «قضية التنمية»؛ فـ «العجز التنموي» هو عدوها الأول، ولذا كان من المهم تأسيس «الفكر التنموي» المهمم بـ «المستقبل»، والقادر على توليد قيم وممارسات ومعارف تتعامل مع معطيات عصرها بلغة زمانها لتكون «الفاطرة» التي تجر «المجتمع» في اتجاه «سهم الزمن»، وتعمق استقراره وانبعاثه وتميمته، وذلك عبر «الاندماج الحيوي» - فكراً وثقافة وسلوكاً - في «بوتقة التنمية» بتفاعلاتها المجتمعية المتوافقة مع عصرها، والمتسقة مع طبيعة مشكلاتها، والمتناغمة مع تطورات أجيالها. إن تجارب «المجتمعات المتقدمة» تؤكد أنه كلما اتسعت «القاعدة العلمية - التقنية»، ازداد النشاط الفكري والاجتماعي والثقافي والإنتاجي، وتوطدت صلات المجتمع مع عصره، واكتسب الثقة في قدراته، وانخرط في التفاعلات الحيوية المجدية، وتعززت في سلوكيات أفراد معاني الانضباط والعمل والإبداع، وتحرر منسوبه من نوازع «الإحباط» وهواجس «الغربة الفكرية» التي تدفع إلى حماقات لا تحمد عقباه، وتشغل أهلها بتأويلات فاسدة، ورؤى أحادية، ومفاهيم سقيمة. وأما الحقيقة التي لا مرأى فيها فهي أن ابتعاد «المجتمع» عن «المنظور التنموي»، يدفع به إلى التوغل في إشكالات تظيرية، وجدل عقيم، وصراعات عبثية، وأوهام بالية، ليسقط «المجتمع» في فخ «ال فراغ الحياتي» - فكرياً ومعرفياً وإنتاجياً واجتماعياً - . ولذا كان لزاماً أن تؤسس «المجتمعات العربية» لـ «ثقافة تنموية» تكون الركيزة الصلدة لـ «الأمن

الفكرية؛ ولذا كان لزاماً - أيضاً - على مراكزنا البحثية، ومؤسساتنا الفكرية، ومعاقلنا العلمية، أن تبحث ملياً في أصول هذه «الثقافة التّمويّة» ومقتضياتها وآلياتها.

## ٧-٧) «الثقافة العلمية» و«الأمن الوطني»؛

أنّ «الأمن الوطني» كلّ لا يتجزأ، وهو مفهوم شامل ذو أبعادٍ مُتعدّدة وأفاقٍ رَحبةٍ في عصرٍ تعقّدت أدواته، وتسارعت مُتغيّراته، لتُصبح «القضية الأمنية» - في مجملها - قضيةً يتشابك حولها «العسكري» مع «السياسي»، وتتداخل فيها أطياف «الاجتماعي» و«الاقتصادي»، ويتقاطع عندها «العلمي» مع «الثقافي»، ويتلاقح في ربوعها «الفكري» مع «الإعلامي»، ممّا يفرض على القائمين عليها ليس فقط الاهتمام بالقضاء على نشآت الجُهود، وغياب التّسيق، وارتجال القرار، وضعف الأداء، والخلخلّة في معايير التّقويم، ولكن - أيضاً - استشراف «المستقبل» - بكلّ مقتضياته ودعاماته ومُتطلّباته - عبر منهجية موضوعية تُدرّك طبيعة «العصر» وضغوطه، وتُسوّع أبعاده ومُتغيّراته.

لذا نستطيع أن نقول إنّ «الأمن الوطني» ليس قضيةً عسكريةً بحتةً، أو اختصاصاً أمنيّاً محضاً، ولكنّه - في المقام الأوّل - «قضيةٌ تّمويّة» بامتياز تستدعي - أوّل ما تستدعي - تأسيس رؤيةٍ استراتيجيةٍ متكاملةٍ وتطويرها وتقييمها بشكلٍ دائب، وتوفير الدراسات العلمية المُنضبطة، وتحليل الأوضاع المحليّة والظروف الدوليّة، ومراجعة التطوّرات والمُستجدّات، وبلورة الآليات والبرامج والخُطط القادرة على حماية مصالح البلاد الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، وتوظيف الموارد والإمكانات لإحداث «النقلات النوعية» على مُختلف الأصعدة.

وهكذا نجد - مرّةً أُخرى - أنّ «قضية التنمية» تفرّض حضورها، بمُختلف أبعادها العلميّة والتقنيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والعسكريّة، لتكون «مرَبطَ الفرس» في قضية «الأمن الوطني»، ونستطيع هنا أن نتعرّف في الحال على «الإشكالية» التي ينبغي أن تتصدى لها مُختلف المؤسّسات المعنوية بتلك الجوانب، وهي تتمثّل في ضعف - أو

انعدام - أدوات الاتصال والتفاعل والتنسيق بين أطراف «المنظومة الوطنية»، وعدم التركيز على تطوير خبرات مشتركة على أصعدة توظيف الموارد وتوحيد الجهود، والصعوبة المتفاقمة في ترجمة الأهداف والخطط إلى واقع عملي، وحركة فاعلة تدب على الأرض.

من هذا المنطلق، ينبغي أن تصبح «إشكالية التنمية» من أبرز هموم «الأمن الوطني» مصطحبة معها - بالضرورة - كل تداعياتها الثقافية والعلمية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من كل ذلك التداخل والتشابك في تركيبة «الأمن الوطني» إلا أنه ينبغي له أن يستقر على أرض صلبة، وأن ينطلق من قاعدة متماسكة تستطيع أن تضم عناصره المتنوعة، وتسدن مقوماته المختلفة، وفي عصر «العلوم والتقنية» فإن تلك «البنية التحتية» الصلدة لا يمكن لها إلا أن تكون من جنس عصرها، ويتحتم عليها أن تتناغم مع تحديات زمانها.

## ٧- ٨) «الثقافة العلمية» و «الأمن الاجتماعي»:

إن «الأمن الاجتماعي» هو أحد مفاهيم «الأمن» الذي ينتج عن توفير «الأمن العلمي» إلا أننا أثرنا أن نفراد له مبحثاً خاصاً لأبعاده المهمة في حياة الأمم بعامة، ولدوره الحاسم في الواقع العربي الراهن بخاصة.

تبيّن القراءات الاجتماعية - في عمومها - أن الفشل في «التنمية» هو أحد أبرز الأسباب التي تقضي على التماسك الوطني، وتفاقم الاختلافات الإثنية والطائفية، وتخلق في ظلها كيانات صغيرة متصارعة فتحتمى كل فئة بأنصارها، وتلقي باللوم للكارثة التنموية والفشل الحياتي على الفئات الأخرى. وفي الوقت نفسه فإن وجود استقطاب داخل المجتمع الواحد بين ثقافات متباينة سبب جوهرى لحالات «التوتر الاجتماعي» وتفاقم «إشكالية التنمية»؛ فوجود فئات تختلط لديها «الأبعاد الزمكانية» فتبتعد عن «روح العصر» وفهم معطيات «الزمن»، وأخرى تسعى - بحماس أو حماقة - إلى التفاعل مع

مُتَطَلِّبَاتِ «الزَّمَن» ومُواكِبَةِ مُسْتَجِدَّاتِهِ دون تَمْيِيزٍ لخصائص «المكان». كُلُّ ذلك يَضَعُ ضُغُوطاً على «التَّرْكِيبةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ»، ويقوِّدُ إلى حالةٍ من «عدم التَّوَاظُن»، ممَّا يَنْتُجُ عنه - بالضَّرورةِ - «اضْطِرَابٌ فِكْرِيٌّ» يجدُّ له تَجَلِّيَّاتٍ وَأَنْعِكَاسَاتٍ على وَاقِعِ المُجْتَمَعِ وَعِلَاقَاتِهِ المَحَلِّيَّةِ والدَّوْلِيَّةِ، وهذا ما يُنبِئُهُ إليه «التَّقْرِيرُ العَالَمِيُّ لِمُنْظَمَةِ اليونسكو» - الصَّادِرُ في عام ٢٠٠٥م - حيث يقول: (إِنَّ الشَّرْحَ المَعْرِفِيَّ الذي يَفْصِلُ البِلْدَانَ الأَكْثَرَ حَظْوَةً عن البِلْدَانَ النَّامِيَّةِ، وبِخَاصَّةِ البِلْدَانَ الأَقْلَّ تَقْدُماً قد يتفاقم، بينما تَظْهَرُ ضَمَنَ المُجْتَمَعَاتِ نَفْسَهَا شُرُوحٌ بِالْعَمَقِ ذَاتَهُ أَوْ تَتَوَسَّعُ. كيف إِذَا لِمُجْتَمَعَاتِ المَعْرِفَةِ «المُسْتَقْبَلِيَّةِ أَنْ تَقْبَلَ أَنْ تَكُونَ مُجْتَمَعَاتٍ مُفَكَّكَةً»؟. إِنَّ دَوْرَ التَّخْطِيطِ المُسْتَقْبَلِيِّ هو الأَلَّا يَسْتَحَفُّ بالتَّوَاتُرَاتِ والأَخْطَارِ المُسْتَقْبَلِيَّةِ بِاسْمِ نَزْعَةٍ تَفَاؤُلِيَّةٍ تَقْلِيدِيَّةِ) (٨٢). ومن المَهْمِ أَنْ نَلْحَظَ - في هذا المَقَامِ - العِلَاقَةَ العُضُويَّةَ بَيْنَ مُخْتَلَفِ أَنْوَاعِ «الأَمْنِ» والتَّأثيرَاتِ المُتَبَادَلَةِ بَيْنَ عَنَاصِرِهِ المُتَنَوِّعَةِ، إِلا أَنهَا كُلُّهَا تَحْضَعُ لظُرُوفِ العَصْرِ، وَيُشْكَلُهَا مَنَآخُهُ، وَتَحْكُمُ في حَرَكَتِهَا طَبِيعَةُ «المَعْرِفَةِ السَّائِدَةِ» وَحَجْمُ ذلك «الشَّرْحِ المَعْرِفِيِّ» بَيْنَ أَزْكَانِهِ، وَمِنَ الوَاضِحِ أَنَّ لِمُنْظَمَةِ التَّنْمِيَةِ دَوْرًا حَاسِمًا في دَرَجَةِ تَمَاسُكِ «مَنْظُومَةِ الأَمْنِ»، وَمَدَى قُدْرَةِ هَذِهِ «الْمَنْظُومَةِ» على تَحْمُلِ ضُغُوطِ «العَصْرِ» والتَّعَامُلِ مع تَحْدِيَّاتِهِ.

## ٧-٩) «البندولُ الفِكْرِيُّ» وَ«نُقْطَةُ التَّوَاظُنِ»:

ليس خَافِيًا على أَحَدٍ دَرَجَةَ تَأثيرِ «العواملِ الفِكْرِيَّةِ» في اسْتِقْرَارِ المُجْتَمَعَاتِ، ولذا كان التَّلَازِمُ وَاضِحًا بَيْنَ «الأَمْنِ الفِكْرِيِّ» و«الأَمْنِ الاجْتِمَاعِيِّ». وَأَمَّا «الشَّرْحُ الفِكْرِيُّ» في المُجْتَمَعِ، وما يُصَاحِبُهُ من تَحَوُّلَاتٍ وَتَشَوُّهَاتٍ وَانْتِقَالٍ مِنَ النِّقِيضِ إِلَى النِّقِيضِ، فهو أَمْرٌ شَبِيهُ بِ«البندولِ الفيزيائيِّ» المُتَدَبِّبِ الذي يَهْتَرُّ حَوْلَ مَوْجِعِ تَوَاظُنِهِ مِنَ أَقْصَى اليَمِينِ إِلَى أَقْصَى الشَّمَالِ؛ وَنَجِدُ أَنَّهُ في حَالَةِ الحَرَكَةِ في فَرَاغٍ، فَإِنَّ هَذَا التَّدَبُّبَ يُحَافِظُ على حَرَكَتِهِ وَيُوَاصِلُ اهْتِزَازَاتِهِ دون تَوَقُّفٍ، وَأَمَّا في حَالَةِ وجودِ وَسَطٍ يُعْيِقُ الحَرَكَةَ، فَإِنَّ مَدَى التَّدَبُّبِ يَصْمَحِلُ تَدْرِيجِيًّا حَتَّى يَتَوَقَّفَ «البندولُ» عِنْدَ «نُقْطَةِ التَّوَاظُنِ»، وَكُلَّمَا زَادَتْ كَثَافَةُ «الوَسَطِ»، كان الاضْمِحْلالُ أَكْبَرَ، وَبُلُوغُ «التَّوَاظُنِ» أَسْرَعَ.

إنَّ تطَبِيقَ هذا المِثَالِ الفِيزِيائِيِّ على «الحالة الفِكرِيَّة»، يقوِّدُ مُباشَرَةً إلى الدَّوْرِ الحَاسِمِ لـ «الثَّقافة السَّائِدة»، فهي ذلك «الوَسَطُ» الذي يُمَكِّنُ له أن يُعِيقَ التَّدَبُّبَ والتَّطَرُّفَ في «البَدْوَلِ الفِكرِيِّ» إذا توافرتْ لهذه «الثَّقافة» الخِصائِصُ المُناسِبَةُ؛ فكلِّما زادتْ كثافتُها المَعْرِفيَّةُ وَقَدْرَاتُها التَّحليلِيَّةُ ومُمارَسَاتُها العِلْمِيَّةُ وإنْجَازَاتُها العَمليَّةُ، اسْتَطاعتْ أنْ تُؤثِّرَ في تلكِ الِارتِجاجاتِ فينْتَبِثُ «البَدْوَلُ الفِكرِيُّ» تَدْرِيجِيًّا عند «نُقْطَةِ التَّوَاظُنِ»، أو يَتَدَبَّبُ حولها تَدَبُّبًا ضئيلاً - بسببِ مُؤثِّراتِ خارِجِيَّةٍ مَحْدودةِ التَّأثيرِ - لتَسِمَ أوضاعَ المُجْتَمعِ بـ «الوَسِطِيَّةِ» والاعتِدالِ والعَقْلانِيَّةِ.

وأما البَحْثُ عن «نُقْطَةِ التَّوَاظُنِ» في «البَدْوَلِ الفِكرِيِّ» للعالمِ العربيِّ فيعودُ إلى قُرُونٍ طويْلَةٍ مرَّتْ بها الأُمَّةُ باضْطِرَّاباتٍ فِكرِيَّةٍ وتَقَلُّباتٍ اجْتِماعِيَّةٍ وإخفاقاتٍ سياسيَّةٍ وهزائِمٍ عَسْكَرِيَّةٍ وكوارِثِ اِقْتِصادِيَّةٍ، ويَتَجَلَّى التَّحدِي في أفسَى أشْكالِه ونحن نَدلِفُ إلى العُقودِ الأولى من «الألفِيَّةِ الثَّالِثةِ»، ومن الواضِحِ - انْطِلاقاً من الطَّبِيعَةِ المَعْرِفيَّةِ لهذا العَصْرِ - أن «نُقْطَةَ التَّوَاظُنِ» لن تَحَقِّقَ إلا في «وَسَطِ مَعْرِفِيٍّ» كَثيفٍ تقومُ فيه «الثَّقافةُ العِلْمِيَّةُ» بدورٍ مَحَوْرِيٍّ بارِزٍ. مِثْلُ ذلكِ «التَّوَاظُنِ» - في حالةِ «البَدْوَلِ الفِكرِيِّ» - يُحَقِّقُ أبْرزَ ما يَحْتَاجُهُ «الأَمْنُ الاجْتِماعِيُّ»، وهو «عُنْصُرُ السَّامِحِ» الذي يَحَقِّقُ عبْرَ ما أسَميناهُ «التَّوافُقَ التَّنْمويَّ» (انظر: الفِصْلُ الرَّابِعُ)؛ فتتلاقى التِّيَّاراتُ الوَطْنيَّةُ والمَشَارِبُ الاجْتِماعِيَّةُ حول «قضايا تَنْمويَّةٍ» تَجْمَعُ كيانَهُمْ، وتُثْري وجودَهُمْ، وتَحْدِمُ اَزْدِهارَهُمْ، فكما يقولُ محمدُ جابر الأنصاري: (إنَّ السَّامِحَ مُمارَسَةً عَمليَّةً بالدرْجَةِ الأولى وَحِصِيَّةً لأسبابٍ موضوعِيَّةٍ قبل أنْ يُصْبِحَ قِيَمَةً مُجَرَّدَةً) (٢١).

إنَّ لـ «الثَّقافة العِلْمِيَّةِ» - في هذا السِّياقِ - الدَّوْرَ الأَبْرَزَ في مُعالِجَةِ «اشْكالِيَّةِ الفِجْوَةِ المَعْرِفيَّةِ» داخِلَ المُجْتَمعِ الواحِدِ؛ ففي عَصْرِ تَنْسَعُ فيه «الهوَّةُ المَعْرِفيَّةُ» بين «المُجْتَمعاتِ النَّاميَّةِ» و«المُجْتَمعاتِ المُتَقَدِّمَةِ»، فإنَّ الضُّغوطَ تَرْدَادُ على «المُجْتَمعاتِ النَّاميَّةِ»، وتكونُ هناكُ فِتاتٌ تَمَكَّنَتْ لأسبابٍ عِدَّةٍ من فُرْصِ التَّعلُّمِ ووسائِلِ الاتِّصالِ الحَدِيثَةِ ومُواكِبَةِ عُلومِ العَصْرِ وتَطوُّراتِهِ، بينما بَقِيَتْ فِتاتٌ أُخْرَى خارِجَ هذه التِّفاعِلاتِ؛ ممَّا يَنْجُمُ عنه اضْطِرَابُ مُجْتَمَعِيٍّ؛ وهنا تقومُ «الثَّقافةُ العِلْمِيَّةُ» بتوسيعِ دائِرَةِ «نَشْرِ المَعْرِفَةِ»،

وَأَسْتَقْطَابِ الْحَمَاسِ لِلْعُلُومِ الْمُعَاصِرَةِ، وَتَوْفِيرِ «التَّجَانُسِ الثَّقَافِيِّ» عِبْرَ تَقْرِيْبِ وَجْهَاتِ النَّظَرِ وَتَوْحِيدِ الرُّؤْيَةِ نَحْوَ الْعَصْرِ وَأَدَوَاتِهِ وَمُتَطَلِّبَاتِهِ، وَفَهْمِ مَقْوَمَاتِ «التَّنْمِيَةِ» وَتَحْدِيَاتِهَا. مِنَ الْمُهْمِّ أَنْ نُدْرِكَ أَنَّ مِنْ شَأْنِ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ» أَنْ تُسَهِّمَ فِي تَهْيِئَةِ تِلْكَ «الْبِيئَةِ التَّنْمُوِيَّةِ» الْقَادِرَةِ عَلَى تَنْظِيمِ الْفِكْرِ، وَتَهْدِيْبِ الْغَرَائِزِ، وَصَقْلِ الدَّوَافِعِ، وَتَقْرِيْبِ الرُّؤْيِ نَحْوَ الْعَالَمِ وَوَسَائِلِهِ وَمُقْتَضِيَاتِهِ، وَهِيَ شَرْطٌ لِأَزْمٍ لِتَأْمِينِ «التَّجَانُسِ الثَّقَافِيِّ» وَ«الْإِلْتِقَاءِ الْفِكْرِيِّ» لِتَحْقِيقِ «التَّكَامُلِ الْبُنْيَوِيِّ» بَيْنَ مَكْوَنَاتِ الْمُجْتَمَعِ، وَتَأْسِيسِ الْأَنْمَاطِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْأَشْكَالِ الْمُؤَسَّسِيَّةِ الْقَادِرَةِ عَلَى التَّفَاعُلِ - بِإِجَابِيَّةٍ - مَعَ طُوفَانِ «الثَّوْرَةِ الْمَعْلُومَاتِيَّةِ» وَتَحْدِيَّاتِ «ظَاهِرَةِ الْعَوْلَمَةِ»، وَهَذَا مَا أَكَّدَتْهُ «مُنْظَمَةُ الْيُونِسْكَو» فِي عَامِ ١٩٩٤ م بِقَوْلِهَا: (إِنَّ «الثَّقَافَةَ الْعِلْمِيَّةَ وَالتَّكْنُولُوجِيَّةَ» حَاجَةٌ عَالَمِيَّةٌ لِكِي لَا يَنْغَرَّبَ النَّاسُ عَنِ مُجْتَمَعِهِمْ، وَلِكِي لَا يَكُونُوا مُرَبِّكِينَ وَضَعِيفِي الْمَعْنَوِيَّاتِ بِسَبَبِ التَّغْيِيرِ) (٩٩). وَفِي هَذَا الصَّدَدِ يَرَى عَبْدُ اللَّهِ الْقَفَارِي أَنَّ: (أَكْبَرَ الْمَكَاسِبِ مِنْ نَسْرِ «ثَّقَافَةِ التَّفَكِيرِ الْعِلْمِيِّ» هِيَ بِنَاءُ جُسُورٍ بَيْنَ «الْعِلْمِ» وَ«الْوَعْيِ الْاجْتِمَاعِيِّ»، وَإِعَادَةُ صِيَاعَةِ الْعَقْلِ وَفَقْ مَنْظُورٍ عِلْمِيٍّ غَيْرِ قَابِلٍ لِلِاسْتِغْلَابِ، بَلْ رَبَّمَا نَذَهَبُ بَعِيداً لِنَقُولُ بِأَنَّهُ حَتَّى مُوَاجَهَةَ بَعْضِ الظُّوَاهِرِ الَّتِي يُعَانِي مِنْهَا عَالَمُ الْيَوْمِ كَالْإِرْهَابِ أَوْ التَّطَرُّفِ أَوْ النَّزْعَةِ الْجَمَاهِيرِيَّةِ الْفَوْغَانِيَّةِ لَنْ تَكُونَ بِنَشْرِ الدِّيْمُوقْرَاطِيَّةِ وَحَدَهَا، إِنَّهَا أَيْضاً فِي اسْتِعَادَةِ عَقْلِ الْإِنْسَانِ مِنْ بَرَائِنِ الْأَسْرِ الْفِكْرِيِّ لِيَكُونَ عَقْلاً عِلْمِيّاً لَدِيهِ الْمَقْدِرَةُ عَلَى الْفَحْصِ وَالِاسْتِشْكَالِ وَالْقَبُولِ وَالرَّفْضِ، وَحِينَهَا سِيَكُونُ مِنَ الصَّعْبِ تَطْوِيعُ هَذَا «الْعَقْلِ» لِصَالِحِ مَشْرُوعٍ غَيْرِ قَابِلٍ لِلْحَيَاةِ وَغَيْرِ مَتَمَّاسِكٍ وَوَحِيمِ النَّتَائِجِ) (١٤).

## ٧-٩-١) «مَلَفَ الْإِرْهَابِ» كِمِثَالٍ:

لَقَدْ هَيَّئْتِ إِشْكَالِيَّاتٍ «ظَاهِرَةَ الْإِرْهَابِ» عَلَى الْعَالَمِيْنَ الْعَرَبِيِّ وَالْإِسْلَامِيِّ فِي الْعُقُودِ الْأَخِيرَةِ، وَاسْتَنْفَلْ أَمْرَهَا لِتُصْبِحَ ظَاهِرَةً مُؤَرِّقَةً تَسْتَهْدِفُ الْعُقُولَ الْغَضَّةَ وَالْمُكْتَسِبَاتِ الْوَطْنِيَّةَ، وَتُهَدِّدُ بِكُلِّ الرُّعُونَةِ وَالْحَمَاقَةِ أَمَّنِ الْوَطْنِ وَمُسْتَقْبَلِ الْمُواطِنِ، وَاسْتُنْفِرَتْ لِمُحَارَبَتِهَا وَمُكَافَحَتِهَا الْجُهُودُ الْأَمْنِيَّةُ وَالْمَعَالِجَاتُ الْفِكْرِيَّةُ. إِنَّ الْوَقُوفَ أَمَامَ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ الْمُرَّرِيَّةِ - بِتَرْكِيْبَتِهَا الْمَعْقَدَةِ وَتَفَاعُلَاتِهَا الْمُتَشَابِكَةِ - يُؤَكِّدُ أَنَّ «الْحَلَّ

الأمني» ليس إلا حلاً مؤقتاً يعالج نتائج الظاهرة ويتصدى لأعراضها، ولكنه لا يستطيع أن يتعامل بعمق مع أسبابها ودوافعها؛ ولذا فإنه ينبغي عدم إهمال الأدوار المحورية له «مؤسسات المجتمع» المختلفة في علاج هذه الظاهرة والتخفيف من وطأتها - إن لم يكن استئصالها -.

إن «المعالجة الفكرية»، وهي الأبرز بين التحديات القائمة، تحتاج إلى إستراتيجية عميقة الجذور وواضحة الملامح، وتجد ترجمتها على أرض الواقع في آليات قابلة للتطبيق والتقييم والتطوير، ومهما شرفت هذه الإستراتيجية أو غربت، فإنها - في نهاية المطاف - ستلتف - بالضرورة - حول عدة محاور جوهرية، ومن أبرزها محور «الثقافة العلمية»، حيث لا مناص من الاعتراف بأن «المناخ الفكري» في «المجتمعات العربية» في حاجة إلى «تحولات كيفية» توائم بين بيئته وبين صور «الحياة المعاصرة» وتحدياتها المتجددة. إن مثل هذا التواء المطلوب لا يتحقق بتلك الأساليب السطحية الهشة التي نعتقد أنها باستنزافها للمجتمع، وتعريضها بقيمه، وتحديها لمسلّماته، سوف تنقله إلى قمة السلم الوطني والتقدم المعرفي والأزدهار الاجتماعي، فالعكس هو الصحيح، فمثل هذه الأساليب الفجة هي - في المقام الأول - أبعد ما تكون عن فهم «روح العصر»، ومقومات القوة، وعناصر التمكين، وهي التي - في نهاية المطاف - تولد من «ردود الفعل» ما يصب في قناة «الإرهاب»، ويمد دعائه من الحمقى بأوراق التحريض وصرخات التمرد.

إن القول بأنه - عند التعامل مع «ملف الإرهاب» - ينبغي عدم إغفال دور «الثقافة العلمية» في حياة المجتمع وتفاعلاته، هو تأكيد لحقيقة فكرية وحياتية وثقافية واجتماعية تفرض صغوظها ومقتضياتها بشكل يتنامى مع تسارع «الحركة العلمية - التقنية»، واتساع «الفجوة المعرفية» بين أولئك المأسورين لردود الفعل الوجدانية والانفعالية والكلامية، وبين أولئك المطلّقين في آفاق الإنجاز التقني والأزدهار المعيشي والتفوق العلمي والأمن الوطني. لا بد أن ندرك أن المشكلة الأساس في «ملف الإرهاب» مشكلة فكرية - ثقافية تمخضت عن طوفان من المتغيرات المتسارعة التي تكالبت مع رواسب تاريخية وانفعالات كامنة لم تفلح الأمة في التخلص منها عبر قرون؛ لتدفع على طريق

الهلاك بعناصر شابة لديها الحماس والطاقة والطموح، ولكنها افتقدت الرؤية ليختلط عليها «الزمان» و«المكان»، وتضطدِم في دواخلها مشاعر الرغبة في الإجاز والتفوق مع هجمات الإحباط والاعتراب عن العصر، لتكون المحصلة ذلك «الإرهابي» الذي لا يزعى إلا ولا ذمة، ولا يتورع عن سفك الدماء وحصد الأرواح.

نستطيع أن نفهم الظاهرة في إطار أبرز، عندما نضعها في سياق محاولات «النهضة» التي عجزت الأمة - عبر أكثر من قرنين - عن تحقيقها لتتكرر الكوارث بأشكال مختلفة، ونستطيع أن نفهمها عندما نذكر أنها جزء محوري من فقدان «التوازن» الذي أصاب الأمة عندما اضمحل دورها الريادي، ودخلت في متاهات التخلف والهزيمة، وهذا هو الحال الذي يصفه مالك بن نبي عندما يقول: (لو أننا حللنا حياة مجتمعنا لوجدنا فيه ألواناً جديدة تدل في جملتها على نزعات متباينة واستعدادات فردية متنافرة في مجتمع فقد توازنه القديم وبيحث الآن عن توازن جديد)<sup>(٢)</sup>.

مما سبق يتضح أن تحقيق «الأمن» بأنواعه المختلفة وشروطه المعاصرة يتطلب تفاعلات مجتمعية متوافقة مع زمنها، وأنساقاً ثقافية منسقة مع طبيعة مشكلاتها، ومدارك معرفية متناغمة مع تطورات أجيالها؛ فلا تكون الأمة متطفلاً ثقيلاً على موائد الآخرين تعاني من حالة الأنهار والرهبنة، ولا يدفع الإحباط بعض جماعاتها إلى حماقات لا يحمد عقباهما، ولكنها تتعامل مع معطيات عصرها بلغة زمانها، وتستنفق قدراتها بثقة وعقلانية وتفاؤل حيث يرى ديفيد رزنيك أن: (من الأرجح أن الجمهور «المنقذ علمياً» يتخذ بصورة جيدة قرارات وسياسات أفضل من التي يتخذها جمهور جاهل علمياً)<sup>(٣)</sup>.

أما «النقلة المطلوبة» فتكمن في التغلب على حالة «الاعتراب» عن العصر التي تسهم في تأصيل كثير من حالات الميل إلى العنف، وتعمق مشاعر العزوف عن «التعامل الإيجابي» مع «متطلبات العصر» عبر الانعزال أو الانفلاق أو الانكفاء، ومن ثم الهروب من تحدياته إلى وسائل التدمير. إن انعدام القدرة الذاتية على التعامل مع «مكونات العصر» الحيوية، أو الجهل بكنهها وطبيعتها، أو الرهبنة من معطياتها ونتائجها؛ كلها

أُمُورٌ كَفِيْلَةٌ - في كثيرٍ من الأحيان - إلى دَفْعِ بَعْضِهِمْ إلى نَزْعَةِ ارْتِدَادِيَّةٍ كَاسِحَةٍ تُهَيِّمُنُ على الوجودانِ، وتُغَيِّبُ العَقْلَ، وتُرْسِخُ الإحباطَ. وأمَّا إذا أَدْرَكْنَا مدى عُنْفوانِ «الطَّبِيعَةِ الإقْتِحَامِيَّةِ لِلحَرَكَةِ العِلْمِيَّةِ وَالتَّقْنِيَّةِ» (انظر: الفَصْلُ السَّادِسُ)، وما تُبَلِّغُهُ من أَبْعَادِ إِنْتَاجِيَّةِ فَاعِلَةٍ، وما تُحَقِّقُهُ من إِنْجَازَاتٍ بَاهِرَةٍ، وما تُضْفِيهِ على مَدَارِكِ العَقْلِ من رُؤْيٍ جَدِيدَةٍ، فَإِنَّمَا نُنْذِرُكَ أَنْ مَشَاعِرَ «الِاغْتِرَابِ»، وحالاتِ «الإحباطِ»، ستجدُ لها دواءً نَاجِعاً عَبْرَ التَّعَامُلِ مع «العِلْمِ كِثَافَةٍ»، و«العِلْمِ كَفِيْمَةٍ»، و«العِلْمِ كَمُمَارَسَةٍ». إِنَّهُ من الواضِحِ أَنَّ رِحْلَةَ الأُمَّةِ نَحْوِ «التَّوَازَنِ الجَدِيدِ»، الذي نَوَّهَ بِهِ مالِكُ بنِ نَبِيِّ، قَدِ طَالَتْ وَدَخَلَتْ مَرَكِبَتُهَا اللّاهِئَةُ فِي مُنْعَطَفَاتٍ أَشَدَّ تَوْتُرًا وَاضْطِرَابًا، وما «مَلَفُ الإِرْهَابِ» إِلَّا إِفْرَازُ شَنِيعٍ من إِفْرَازَاتِ حَالَةِ «أَنْعِدَامِ التَّوَازَنِ»، وَنَتِيجَةُ طَبِيعِيَّةٍ لِفُقْدَانِ القُدْرَةِ على التَّحْلِيلِ السَّلِيمِ، وَالعَمَلِ السَّدِيدِ، وَالرُّؤْيَةِ النَّاصِجَةِ.

### ٧-٩-٢) نَحْوُ «خِطَابِ مَعْرِفِيٍّ» فَاعِلٍ :

من المَهْمِ - إِذَا - تَوَلِيْدُ «خِطَابِ مَعْرِفِيٍّ» قَادِرٍ على التَّصَدِّي لِلتَّحْدِيَّاتِ الدَّاخِلِيَّةِ وَالمُتَغَيِّرَاتِ الخَارِجِيَّةِ، وَلا يَفْتَصِرُ على مُجَرَّدِ «رَدِّ الفَعْلِ»، بَلْ يَبَادِرُ بِالسَّعْيِ نَحْوِ التَّطْوِيرِ وَالتَّنْمِيَةِ لِیُصْبِحَ الوَطَنُ فَاعِلاً على المُحِيطِ المَحَلِّيِّ وَالإقْلِمِيِّ وَالدَّوْلِيِّ، فعندما يَنْشَغِلُ الإِنْسَانُ بِ«صِنَاعَةِ التَّقْدِمِ» فَإِنَّ مَبْرِّراتِ «مُنْطَلَقَاتِ الإِرْهَابِ» العَدَمِيَّةِ تَضْمَحِلُّ، وَدَوافِعُ تلكِ الأَنْفِعَالَاتِ الهَوْجَاءِ تَتَلَاشَى، فَمِنْ بَدِهيَّاتِ «التَّجْرِبَةِ الإِنْسَانِيَّةِ» أَنَّ هُنَاكَ شُرُوطاً أَخْلاقيَّةً وَعَقْلِيَّةً وَقِيْمِيَّةً وَعَمَلِيَّةً لَازِمَةً للإِنْسَانِ لِكِي يَدْلِفَ إِلى عَالَمِ «صِنَاعَةِ الحَضَارَةِ وَالتَّنْمِيَةِ»، وَمُواكَبَةِ «حَرَكَةِ التَّقْدِمِ وَالتَّطَوُّرِ».

من ذلكِ المُنْطَلَقِ، نَجِدُ أَنَّ أَهْمِيَّةَ ذلكِ «الفِكْرِ» المُتَفَاعِلِ مع «قَضِيَّةِ التَّنْمِيَةِ»، وَالمَهْمُومِ بِ«مُسْتَقْبَلِ المُجْتَمَعِ»، وَالحَرِيصِ على «عَمَلِيَّةِ البِنَاءِ»، تَتَجَلَّى فِي أَنَّ هَذَا «الفِكْرَ» بِطَبِيعَتِهِ يَفْرِضُ شُرُوطاً عَقْلَانِيَّةً وَعِلْمِيَّةً وَإِنْتَاجِيَّةً وَعَوْلَمِيَّةً هِيَ حِصْنٌ من الحِصُونِ الرَّئِيسَةِ فِي مُحَارَبَةِ التَّطَرُّفِ وَالإِرْهَابِ، وَتَوَلِيْدِ مَعاييرِ «التَّوَازَنِ الجَدِيدِ» وَتَرْسِخِ أَرْكَانِهِ. وَمن ذلكِ المُنْطَلَقِ - أَيضاً - تَفْرِضُ «ثقافةُ العِلْمِ» دَوْرَهَا الحَتْمِيَّ على حَيَاةِ المُجْتَمَعَاتِ،

وذلك على الرّغم ممّا تُعانيه من إهمالٍ ثقافيّ، وتجاهلٍ إعلاميّ، وإقصاءٍ اجتماعيّ، في «الدُّول النّامية» التي سبّقتُ ترواح مكانها في حالتها «النّامية!» دون بلوغ غايتها في التّقدّم والنّضج طالما أنّها لم تُدرِك الأبعادَ الجوهريّةَ لدورِ «الثّقافة العِلْميّة» في تهيئةِ «البيئة التّمويّة» القادِرة على تنظيِم الفكرِ والفرائِزِ والوسائِلِ، وتقرِيب الرُّؤى نحو العالَمِ ووسائِلِه ومُقْتضياتِه.

نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ - بِكُلِّ ثِقَةٍ - إِنَّ «الثّقافة العِلْميّة» تُرْسِي لِبَنَاتِ «التّفكير العِلْميّ» وتَجْعَلُ مِنْهُ تَطْبِيقاً عملياً حياتياً يَفْرِضُ على الفَرْدِ الاحْتِكَامَ إلى العَقْلِ، والتّأمُلِ في الأَسْبَابِ والنّتائِجِ، والمزايا والعُيوبِ، والإيجابيّاتِ والسّلبيّاتِ، والمصالحِ والمفاسدِ، لِيُزِيلَ كُلَّ ذَلِكَ هَوَجَائِيّةَ الانفعالاتِ والتّحيّزاتِ التي تَحْكُمُ «الخطابَ الثّقافيّ العربيّ»، وتُهيِمُنُ على «رُدودِ الفِعلِ» لدى «العقلِ العربيّ» الفارِقِ في المُتناقضاتِ. ولا شكَّ أنّنا إذا استَطَعْنَا أَنْ نَجْعَلَ مِنْ «ثقافة العِلْمِ» جزءاً جوهريّاً من «الثّقافة الجماهيريّة»، فإنّنا نكونُ قد أَفْلَحْنَا في توطيدِ دعائمِ «عَقْلِنَا المُجتمِعِ»، وتأسيسِ مُعطياتِ ذلك «التّوازُنِ الجديديّ» الواعِدِ بالاستِقْرارِ والأزْدِهَارِ والأَمْنِ الحقيقِيّ بأنواعِه.

لا ريب في أنّ «الطّبيعة البشريّة» تَسْعَى إلى إثباتِ الذاتِ، وتكريسِ القيمةِ الشّخصيّةِ، وتَحْقِيقِ المَصْلَحَةِ الخاصّةِ والعامّةِ، وتوفيرِ الرّضا الحياتيّ؛ ولذا فإنّها ستَتَخَلَّصُ من قَدْرِ كبيرٍ من ذلك الخَوَاءِ النَّفْسِيِّ والتّيهِ الفِكْرِيِّ والأغْتِرَابِ المَعْرِفِيِّ عندما يَحْتَفِي «المُجتمِعُ» وأَفْرَادُهُ بِالْقِيمِ الإِنْتاجيّةِ والمعاني العِلْميّةِ والانطِلاقِ التّقنيّةِ والمُكتسباتِ اليوميّةِ على الصّعيديّنِ المادّيِّ والمَعنويِّ، وبطبيعة الحالِ، لا يُمكِنُ لِمَثَلِ ذلك الحالِ أَنْ يَتَحَقَّقَ إلّا في مُجتمِعٍ تَبَوّأَتْ فِيهِ «الثّقافةُ العِلْميّةُ» مَوْقِعَهَا الصّحيحَ، وتغلّفتْ في أنسِجَتِه وخلاياه.

إنّه لا يُمكِنُ تَحْيِيلُ «إستراتيجيّة» تَطْمَحُ إلى مُعالِجَةِ «ظَاهِرَةِ الإِرْهَابِ» دونَ أَنْ تَسْتَنِدَ إلى «بِنْيَةِ تَحْتِيّة» تَسْتَطِيعُ أَنْ تَحْمَلَ الضُّغُوطَ الجَمّةَ النّاجِمَةَ عن «تَدَاخُلِ الأَمْكِنَةِ»، وتَشَابِكِ المصالحِ، وهَيْمَنَةِ الأَقْوِيَاءِ، وَشِرَاسَةِ «العَوْلَمَةِ»، وَاخْتِزَالِ الزّمنِ، وَأَنْبِيَةِ الاتّصالِ، وَالتّأثّرِ المُبَاشِرِ بِمضامينِ المَعْلُومَةِ؛ وفي زمنِ «العلومِ والتّقنية» فإنّ تلكَ «البنيةُ التّحتيّة»

الصَّلْدَةَ لَا يُمَكِّنُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مِنْ جِنْسِ عَصْرِهَا، وَيَحْتَمُّ عَلَيْهَا أَنْ تَتَنَاغَمَ مَعَ طَبِيعَةِ زَمَانِهَا. وَمِنْ هُنَا كَانَتْ أَمِيقَةُ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ»، وَضَرُورَةُ أَنْ تُصَبِّحَ جُزْءًا جَوْهَرِيًّا لَيْسَ فَقْطًا مِنْ «مَلَفِّ مَكَاوَحَةِ الْإِرْهَابِ» أَوْ بَرَامِجِ «نَعْرِيزِ الْأَمْنِ» بِمُخْتَلَفِ أَشْكَالِهِ وَمُضَامِينِهِ، وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ جُزْءًا حَيَوِيًّا مِنْ «الرُّؤْيَةِ الشَّامِلَةِ» لِأَيِّ اسْتِرَاتِيغِيَّةٍ ثَقَافِيَّةٍ أَوْ إِعْلَامِيَّةٍ أَوْ تَعْلِيمِيَّةٍ أَوْ بَحْثِيَّةٍ أَوْ تَمَوِّيَّةٍ، وَذَلِكَ - بِطَبِيعَةِ الْحَالِ - إِذَا افْتَرَضْنَا أَنَّ هَذِهِ «الاسْتِرَاتِيغِيَّاتِ» تَطْمَحُ إِلَى أَنْ تَتَفَاعَلَ مَعَ عَصْرِهَا، وَتُوقِفَظَ أُمَّتُهَا، وَتَغْرِسَ «أَخْلَافِيَّاتِ الْعَمَلِ»، وَجِدِّيَّةِ الْإِنْتِاجِ، وَحَيَوِيَّةِ التَّفْكِيرِ، وَمَهَارَةِ الْإِنضِبَاطِ، وَتَوَازُنِ الرُّؤْيَةِ.

عِنْدَمَا نُنْذِرُكَ أَمِيقَةَ دَوْرِ «ثَقَافَةِ الْعِلْمِ» بِصِفَتِهَا مَحْوَرًا رِئِيسًا فِي مُعَالَجَةِ «ظَاهِرَةِ الْإِرْهَابِ»، وَتَحْقِيقِ «التَّوَازُنِ الْاجْتِمَاعِيِّ»، وَتَعْرِيزِ «التَّوَافُقِ التَّمَوِّيِّ»، فَإِنَّا سُنْذِرُكَ سَاعَتِهَا سَبَبَ فَشْلِ الْخُطْطِ التَّعْلِيمِيَّةِ وَالْإِعْلَامِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالتَّمَوِّيَّةِ فِي «المُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ»؛ فَهِيَ تَتَعَامَلُ مَعَ «الْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَّةِ» بِأَسْلُوبِ سَطْحِيٍّ هَسٍّ لَا يَتَجَاوِزُ التَّنْظِيرَ الْعَامَّ، أَوْ الْاِكْتِسَابَ الْعَائِمَ لِلْمَعْلُومَاتِ، أَوْ الْفَهْمَ الْعَائِمَ لِلتَّطْبِيقَاتِ، دُونَ الْاِنْخِرَاطِ فِي عَمَلِيَّةِ «التَّأْصِيلِ الْفِكْرِيِّ» الَّتِي تَزْرَعُ فِي الْعَقْلِ الصُّوَابِطَ اللَّازِمَةَ لِمُمَارَسَةِ رَشِيدَةٍ، وَمَسْؤُولِيَّةٍ وَاعِيَّةٍ، وَحَرَكَةٍ تَمَوِّيَّةٍ جَادَّةٍ، وَحِرْصٍ صَادِقٍ عَلَى مَعَايِيرِ «الأَصْلَحِ» وَ«الأَجْدَى» وَ«الْأَنْفَعِ» فِي نَسَقِ مُتَصَالِحٍ مَعَ «العَصْرِ»، وَمُتَسَقٍ مَعَ مُنْطَلَبَاتِهِ، وَفِي إِطَارِ شَامِلٍ يَجْدُ مُنْطَلَقَاتِهِ فِي ثَوَابِتِ دِينِيَّةٍ وَاجْتِمَاعِيَّةٍ وَعَقْلِيَّةٍ لَا تَتَعَارَضُ مُطْلَقًا مَعَ الْاِنْطِلَاقِ فِي «عَوَالِمِ الْعَصْرِ» بِأَبْعَادِهَا التَّقْنِيَّةِ وَالْعِلْمِيَّةِ وَالتَّمَوِّيَّةِ.

مِنْ تِلْكَ الرُّؤْيِ سَتَسْتَطِيعُ أَنْ نَخْلُصَ إِلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ اِرْذَهَارُ «الْاِقْتِسَادِ» بِصِفَتِهِ مُؤَثِّرًا مَادِّيًّا فِي «التَّمَمِيَّةِ الْاِقْتِسَادِيَّةِ»، هُوَ خَيْرُ عِلَاجٍ لِاسْتِقْرَارِ الْمُجْتَمَعَاتِ وَأَمْنِهَا وَتَطَوُّرِهَا، فَإِنَّ «الثَّقَافَةَ الْعِلْمِيَّةَ» كَمُؤَثِّرٍ ثَقَافِيٍّ فِي إِطَارِ «التَّمَمِيَّةِ الشَّامِلَةِ» هِيَ خَيْرُ عِلَاجٍ لـ«المُعْضَلَةِ الثَّقَافِيَّةِ» لِتَجْعَلَ «الثَّقَافَةَ» ذَاتَ «فَاعِلِيَّةٍ اجْتِمَاعِيَّةٍ» تُوَدِّدُ دَعَائِمَ «الْأَمْنِ» بِمُخْتَلَفِ أَشْكَالِهِ، وَتَبْتُ «رُوحَ الْعَصْرِ» فِي جَنَابَاتِ «المُجْتَمَعِ» لِتَدْفَعَ فِي اتِّجَاهِ حَرَكَةِ نَشِطَةٍ عَلَى الْأَصْعَدَةِ الْفِكْرِيَّةِ وَالْاِقْتِسَادِيَّةِ وَالتَّعْلِيمِيَّةِ وَالْاِنْتِاجِيَّةِ وَالبَحْثِيَّةِ، وَغَيْرِهَا مِنْ مُقْتَضِيَّاتِ «العَصْرِ» وَتَفَاعُلَاتِهِ.

## ١٠-٧) «الثقافة العلمية»: القيم والمعايير:

لكي تتحقق «الفاعلية الاجتماعية» في مضامين «مفهوم الثقافة العلمية»، فإنه من المهم التعامل مع هذا «المفهوم» على أنه «جسد» و«روح»، حيث يتمثل «الجسد» في الأشكال المادية، ووسائل الإنتاج، والمصطلحات العلمية، والأدوات التجريبية، والمعلومات الوظيفية، وهي ما يمكن أن نسميه «عالم الأشياء»؛ بينما تتمثل «الروح» في «عالم الأفكار»، وهو ما تفتحه «الثقافة العلمية» من تأملات فكرية، ومُنطلقات فلسفية، وطموحات بحثية، وأبعاد تأملية من «عالم الذرات» إلى «أفاق المجرات»، وفيما يرتبط بها من ممارسات وقيم ومهارات، وبذلك يصبح مفهوم «العلم قيمة» مسانداً ومُعاضداً لمفهوم «العلم معرفة». وأما ذلك التكامل، بين عالمي «الأشياء» و«الأفكار»، فإنه يتحقق عند بلوغ المجتمع نقطة «التحول الكيفي» عبر «التراكمات الكمية» لمعطيات «الثقافة العلمية»، وفي إطار التفاعل الجاد مع «الحركة العلمية - التقنية» ومضامينها، وممارسة تطبيقاتها، والانخراط في مضاميرها.

ويمكن حصر أهم ما يبرزه ذلك «التحول الكيفي» من قيم ومعايير فيما يلي:

- الملاحظة المحايدة في التعامل مع المشكلات والقضايا.
- التواضع المعرفي والتعلم بالممارسة.
- الأمانة العلمية، والموضوعية، والاستقلالية، وإدراك أن رأي الأنداد والنظراء ضروري ومجد في الوصول إلى الحقائق.
- تقدير الإنتاجية واحترام الكفاءة، وإعطاء كل ذي حق حقه، وعدم بحس الناس إسهاماتهم الفكرية والعلمية والحياتية.
- الدقة العملية، والانضباط المنهجي.
- أخلاقيات العمل، والحرص على الإلتقان.
- تطوير «ثقافة السؤال»، وتعزيز قدرات التحليل ومهارات «التفكير العلمي»، وعرس بدور «الإدارة العلمية».

- تَرْسِيخُ الْقِنَاعَةِ بِأَنَّ «الْمِصْدَاقِيَّةَ» مُرْتَبِطَةٌ بِالْقَبُولِ الْجَمَاعِيِّ لِلْأَفْكَارِ وَالنَتَائِجِ.
- دَعْمُ طُرُقِ «الْعَمَلِ الْجَمَاعِيِّ»، وَتَرْسِيخُ مَفَاهِيمِ «الْعَدَالَةِ الْجَمَاعِيَّةِ» وَ«التَّعَاوُنِ» وَ«الْمَسْؤُولِيَّةِ» عِبْرَ أُطْرِ «التَّكَامُلِ البُنْيَوِيِّ» وَ«التَّرَايُطِ العُضْوِيِّ» بَيْنَ مُخْتَلَفِ مَكُونَاتِ الْمُجْتَمَعِ وَشَرَائِحِهِ.
- بَثُّ رُوحِ الْمُبَادَرَةِ وَالِابْتِكَارِ وَالبَحْثِ وَالِاخْتِرَاعِ.
- تَعْزِيزُ الْعَقْلَانِيَّةِ، وَاحْتِرَامُ الْحَقَائِقِ، وَنَبْذُ أُسَالِيبِ الْمُبَالَغَةِ وَالِإِيهَامِ، وَتَحْدِيدُ الْمُعْطِيَّاتِ وَالْفَرْضِيَّاتِ وَالْمَصَادِرِ بِجَلَاءٍ عِنْدَ التَّعَامُلِ مَعَ الْمُشْكَلاتِ.
- تَحْفِيزُ الْإِنْتِجَاجِيَّةِ، وَاحْتِرَامُ قِيَمَةِ الْوَقْتِ.
- تَأْكِيدُ أَنَّ الْفُضُولَ غَرِيزَةٌ يَنْبَغِي تَشْجِيعُهَا، وَغَرَسُ حُبِّ الْاسْتِطْلَاعِ وَرُوحِ الْمُنَافَسَةِ وَالتَّحْدِي، وَتَوْلِيدُ الدَّوَافِعِ الذَّاتِيَّةِ لِلْمُتَابَعَةِ الْمَعْرِفِيَّةِ وَالتَّطْوِيرِ الذَّاتِي.
- نَبْذُ الْخُرَافَاتِ وَالدَّجَلِ وَالْأوهَامِ وَالْعَادَاتِ السَّيِّئَةِ، وَتَقْلِيصُ مِسَاحَاتِ الْانْفِعَالَاتِ وَالْعَوَاطِفِ وَالْمَعْوَقَاتِ الْفِكْرِيَّةِ.
- اضْمِحْلَالُ انْتِشَارِ الشَّائِعَاتِ، فَكَلَّمَا قَوِيَ عُوْدُ «الفِكْرِ الْعِلْمِيِّ» فِي الْمُجْتَمَعِ، كَانَتْ الرُّغْبَةُ فِي تَوْلِيدِ الشَّائِعَاتِ أضعفَ، وَسُرْعَةُ انْتِشَارِهَا أَقلَّ.
- التَّأْكِيدُ عَلَى أَنَّ «التَّنْظِيرَ» لَيْسَ هَدَفًا فِي حَدِّ ذَاتِهِ، وَلَكِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَى تَنْبَوَاتٍ قَابِلَةٍ لِلِاخْتِبَارِ وَالتَّحْقُقِ، وَوَسَائِلَ قَابِلَةٍ لِلتَّفْعِيلِ وَالتَّقْوِيمِ، وَأَثَارِ ذَاتِ جَدْوَى وَفَاعِلِيَّةِ.
- الْإِبْتِعَادُ عَنِ «أَحَادِيَةِ الرَّأْيِ»، وَإِشَاعَةُ «رُوحِ السَّمَاعِ»، وَعَدْمُ الْخَوْضِ فِي الْقَضَايَا دُونَ بَرَاهِينِ، وَالْحِرْصُ عَلَى جَمْعِ الْمَعْلُومَاتِ وَتَقْصِي الْبَيَانَاتِ قَبْلَ تَحْدِيدِ الْمَوَاقِفِ وَاتِّخَاذِ الْقَرَارَاتِ.
- تَكْرِيمُ الْعُلَمَاءِ وَالمُبْدِعِينَ فِي مَجَالَاتِ «الْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَّةِ»، وَابْتِرَازُهُمْ بِصِفَتِهِمْ قُدْوَةٌ تُحْتَدَى، وَدَعْمُ الْمَوَاهِبِ الْفَرْدِيَّةِ، وَتَعْمِيقُ الْقِيَمَةِ الذَّاتِيَّةِ لِلِإِنْسَانِ وَكِرَامَتِهِ.

- التَّغَلُّبُ عَلَى مَشَاعِرِ الْأَنْبَهَارِ وَالتَّبَعِيَّةِ وَالْإِحْبَاطِ، وَإِشَاعَةُ رُوحِ التَّنَاقُؤِ وَالثَّقَةِ فِي تَطْوِيرِ الْمُجْتَمَعِ وَتَمْمِيَّتِهِ.
- تَقْلِيصُ مِسَاحَاتِ الْمَحْسُوبِيَّةِ وَالْمَحَابَاةِ وَالْوَسَاطَةِ وَالْأَعْتَابَاتِ الْخَاصَّةِ كَالْتَّمْيِيزِ غَيْرِ الْمَشْرُوعِ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ؛ فَ(قِيَمَةُ الْفَرْدِ فِيمَا يُتَّقَنُهُ).
- تَأْصِيلُ مَفْهُومِ «الْمُجْتَمَعِ دَائِمِ التَّعَلُّمِ» عَبْرَ التَّطْوِيرِ الْمُسْتَمِرِّ لِلْمَهَارَاتِ، وَتَمْمِيَّةِ الْمَوَاهِبِ إِلَى أَقْصَى قُدْرَاتِهَا، وَاسْتِيعَابِ الْمُسْتَجِدَّاتِ بِعَقْلَانِيَّةٍ وَفَاعِلِيَّةٍ.
- إِذْكَاءُ حِمَاسِ الْمُجْتَمَعِ لـ«الْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَّةِ»، وَالْحِرْصُ عَلَى تَوْفِيرِ شُرُوطِهَا عَبْرَ تَنْمِيَةِ الشَّغْفِ بِالْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ وَالْإِبْدَاعِ التَّقْنِيِّ.
- الِاسْتِخْدَامُ الْأَمْتَلُ لِلْمَوَارِدِ، وَالْحِفَاطُ عَلَى الْبِيئَةِ، وَمُكَافَحَةُ التَّلَوُّثِ، وَالْمُحَافَظَةُ عَلَى الْمُنْجَزَاتِ الْوِطْنِيَّةِ.
- تَحْفِيزُ مَلَكَةِ التَّنَاقُؤِ وَالِاسْتِكْشَافِ، وَتَمْمِيَّةُ الْقُدْرَةِ عَلَى النِّقْدِ وَطَرَحِ الْفَرَضِيَّاتِ وَاحْتِبَارِهَا وَالتَّحْلِيلِ وَالْمُقَارَنَةِ وَالِانْتِقَاءِ.
- التَّأَكِيدُ عَلَى أَنَّ «الْعُلُومَ الطَّبِيعِيَّةَ» وَمَنْهَجَهَا هُمَا الطَّرِيقَةُ الْفُضْلَى لِمُحَاكِمَةِ مُخْتَلَفِ الْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ وَتَقْيِيمِهَا وَالتَّعَامُلِ مَعَهَا، وَأَنَّ هُنَاكَ مَنَافِعَ جَمَّةً تَنْجُمُ عَنْ فَهْمِ «الطَّبِيعَةِ» وَدِرَاسَةِ قَوَانِينِهَا وَالتَّكْيِيفِ مَعِ مَنْهَجِهَا.
- الْإِنْفِتَاحُ عَلَى الثَّقَافَاتِ الْأُخْرَى وَاحْتِرَامُهَا، وَالتَّعَامُلُ مَعَ «الْعَوْلَمَةِ» بِإِجَابِيَّةٍ، فَ«الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ»؛ فَ«النَّشَاطُ الْعِلْمِيُّ» يُمَثِّلُ رَابِطَةً عَامَّةً وَمُشْتَرَكَةً بَيْنَ الْبَشَرِ بِمُخْتَلَفِ أَجْنَاسِهِمْ وَأَعْرَاقِهِمْ وَأَلْوَانِهِمْ وَعَقَائِدِهِمْ، فَ«الْمَعْرِفَةُ الْعِلْمِيَّةُ» هِيَ أَكْثَرُ أَنْوَاعِ الْمَعْرِفَةِ الَّتِي أَنْتَجَتْهَا «الْعَقْلُ الْبَشَرِيُّ» مَوْثُوقِيَّةً، كَمَا أَنَّهَا الْعُنْصُرُ الْأَسَاسِيُّ الْمَسْئُولُ عَنِ النُّقْدِ وَالرِّفَاحِ الَّذِي حَقَّقْتَهُ الْبَشَرِيَّةُ خِلَالَ مَا يُقَارَبُ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ فَقَطْ مِنْ عُمُرِ الْبَشَرِيَّةِ الضَّارِبِ فِي أَعْمَاقِ الزَّمَنِ.
- تَعْمِيقُ «الْبُعْدِ الْإِنْسَانِيِّ» فِي التَّفَاعُلَاتِ الْبَشَرِيَّةِ مِنْ مَنْظُورِ الْهُمُومِ الْمُشْتَرَكَةِ، وَالْمَصِيرِ الْوَاحِدِ، وَالْمَصَالِحِ الْمُتَشَابِكَةِ، وَالْمُؤَثِّرَاتِ الْمُتَبَادَلَةِ.

- تَمْيَةُ أَرْضِيَّةِ فِكْرِيَّةِ مُشْتَرَكَةٍ وَمُسْتَنْدَةٍ إِلَى أُسُسِ عِلْمِيَّةٍ وَاهْتِمَامَاتٍ تَمْوِيَّةٍ فِي «التَّرْكِيبةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ»؛ مِمَّا يَعْضُدُّ أَبْعَادَ «التَّوَافُقِ التَّمَوِيِّ» فِي «النَّسِيجِ الْمُجْتَمَعِيِّ».

- تَفْعِيلُ بَعْضِ مُنْطَلَقَاتِ «نَمُودَجِ التَّوَافُقِ التَّمَوِيِّ» (انْظُرْ: الفَصْلُ الرَّابِع) الرَّمَايَةِ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ «التُّرَاثِ» وَ«الْحَدَاثَةِ» عَبْرَ إِثْرَاءِ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ» بِمُعْطِيَّاتِ «الحضارة الإسلامية» وَإِنجَازَاتِهَا فِي مَجَالَاتِ «العلوم والتقنية» عَبْرَ عَمَلِيَّاتِ «تَحْقِيقِ التُّرَاثِ» وَاسْتِيعَابِ أُصُولِهِ، وَرَبْطِهِ بِالتَّطَوُّرَاتِ الْمُعَاصِرَةِ وَ«الفِكرِ الْعِلْمِيِّ»، وَبَلُورَتِهِ فِي «مَنْظُومَةِ الْعُلُومِ الْحَدِيثَةِ»، وَتَرْسِيخِهِ فِي «تَارِيخِ الْعُلُومِ»، وَتَعْمِيقِهِ فِي «فَلَسْفَةِ الْعُلُومِ»، وَتَأْصِيلِهِ فِي أُسُسِ «الْمَنْهَجِ الْعِلْمِيِّ»؛ لِيَكُونَ جُزْءاً مِّنَ الْعَمَلِيَّةِ الَّتِي أَطْلَقَ عَلَيْهَا مُحَمَّدُ عَابِدُ الْجَابِرِيِّ اسْمَ «امْتِلَاكِ التُّرَاثِ»، وَالانْتِطَالِقَ بِهِ إِلَى الْآفَاقِ الْمُعَاصِرَةِ، حَيْثُ يَقُولُ: (إِعَادَةُ كِتَابَةِ تَارِيخِنَا الثَّقَافِيِّ بِرُوحٍ نَقْدِيَّةٍ وَرُؤْيَا عَقْلَانِيَّةٍ تَارِيخِيَّةٍ ضَرُورَةً مُلِحَّةً، لَيْسَ فَقَطْ مِّنْ أَجْلِ امْتِلَاكِ تَرَاثِنَا وَالتَّحَرُّرِ مِّنْ ثِقَلِ حُضُورِهِ، بَلْ أَيْضاً مِّنْ أَجْلِ إِعْدَادِ التُّرْبَةِ الصَّالِحَةِ الضَّرُورِيَّةِ لِاسْتِنْبَاتِ أُسُسِ التَّقْدِيمِ وَالتَّطَوُّرِ فِي فِكْرِنَا وَثِقَافَتِنَا الْمُعَاصِرَةِ، الشَّرْطِ الضَّرُورِيِّ لِتَأْصِيلِ «الْمُعَاصِرَةِ» فِينَا، أَعْنِي تَحْوِيلِهَا مِّنْ مُعَاصِرَةٍ قَائِمَةٍ عَلَى التَّبَعِيَّةِ وَالتَّقَلُّ وَالِاسْتِنْسَاحِ إِلَى مُعَاصِرَةٍ قَائِمَةٍ عَلَى الْمُوَآكِبَةِ وَالمُسَاهِمَةِ إِنتِجَاً وَإِبْدَاعاً) (١).

- تَعْمِيقُ الْإِيمَانِ بِالْخَالِقِ عَزَّ وَجَلَّ عَبْرَ مَعْرِفَةِ أَسْرَارِ «الطَّبِيعَةِ»، وَالِإِبْدَاعَاتِ الْكُونِيَّةِ، وَالتَّنْظِيمِ الْمُدْهَلِ فِي «الْأَنْفُسِ وَالْآفَاقِ»؛ وَفِي هَذَا الْإِطَارِ، تَقُومُ الدَّرَاسَاتُ الْمُرتَبِطَةُ بِمَجَالِ «الإِعْجَازِ الْعِلْمِيِّ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ» بِدَوْرٍ مُهِمٍّ فِي الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ وَالِإِسْلَامِيَّةِ، كَمَا أَنَّ لَهَا دَوْرَهَا الْبَارِزَ عَلَى «الصَّعِيدِ الدَّعْوِيِّ» فِي زَمَنِ هَيْمَنَةِ «الفِكرِ الْعِلْمِيِّ».

## ٧-١١) «الثقافة العلمية»: المعوقات:

تتحكم في مسار «الثقافة العلمية» وتطورها مجموعة من المعوقات التي تتفاوت في درجتها من مجتمع إلى آخر، إلا أنها تبقى محافظة على ملامحها الأساس التي يمكن إيجازها فيما يلي:

(١) تصطبدم قضية «الثقافة العلمية» في «المجتمعات العربية» بتفشي «الأمية» فيها<sup>(١٥٩٥)</sup>، فمن البدهي أن مساعي تقليص «الأمية العلمية» تعتمد - في المقام الأول- على التغلب على مشكلة «الأمية الأبجدية». أما تدني المستوى التعليمي، ومشكلات الفقر والبطالة، وتدهور الخدمات، وتوتر الأجواء السياسية؛ فكلها سلبيات تصب في تساؤل اهتمام المواطن بالقضايا العامة، ومن أبرز الضحايا في ظل هذه الظروف هي «الثقافة العلمية».

(٢) من خصائص «الثورة العلمية» تشعبها وتكاثرها بشكل مطرد، وهي تتوالد وتتمو بمعدلات عالية عبر مجالات جديدة وتقنيات متلاحقة، مما يجعل متابعتها أمراً مستعصياً على أصحاب التخصصات العلمية أنفسهم، فما بالك بغيرهم من أصحاب التخصصات الأخرى ذات الطابع المغايرة والاهتمامات المختلفة؟.

من ذلك المنطلق، فإن مهمة «الثقافة العلمية»، في تقليص «الفجوة» بين أصحاب التخصصات العلمية أنفسهم من ناحية، وبين أصحاب التخصصات العلمية و«الجمهور» بشكل عام من ناحية أخرى، نرداد صعوبة إلا أن تلك الحقيقة - أيضاً - تجعل مهمتها أكثر ضرورة وإلحاحاً في واقع «الحياة المعاصرة»؛ لأن معايير التقدم والتطور في «المجتمعات الحديثة» مرتبطة بمدى استيعاب أفراد المجتمع لـ«العلوم والتقنية»، واستجابتهم لها، وكفاءتهم في التفاعل معها على طريق تحقيق مواصفات «مجتمع المعرفة». لقد أوضح تشارلز سنو<sup>(٢٣)</sup> أنه لا يوجد حل كامل لهذه المعضلة، ف«رجل النهضة» (Renaissance man)، أو

«الرَّجُلُ الْمَوْسُوعِي»، الذي كان يُحِيطُ بِكُلِّ الْعُلُومِ الْأَدَبِيَّةِ وَالْعِلْمِيَّةِ وَالْفَلْسَفِيَّةِ، لم يعد له مكانٌ في عَصْرِ «انْفِجَارِ الْمَعْلُومَاتِ»، ولكن هذا لا يعني عدم الاهتمام بتحقيق «حدٍّ أدنى» من «الوعي العلمي» بين الشرائح المختلفة، وإنجاز درجات متفاوتة من المشاركة والتفاعل بين مختلف فئات المجتمع تضمن «بنية تحتية ثقافية» داخلة لـ «الحركة العلمية»، ومساندة للنشاط التقني.

(٣)

تُغَطِّي مَهْمَةُ «الثقافة العلمية» مساحات واسعة من المجتمع وشرائحه المتنوعة؛ فهي قضية جامعة شاملة تبدأ من المنزل في سنوات التكوين الأولى، عبوراً بالمراحل والمؤسسات التعليمية المختلفة، ومُروراً بمختلف التفاعلات الاجتماعية والفكرية والفعاليات الحياتية والثقافية، والتحاماً مع كلِّ الوسائط المتعددة والمتجددة في «دنيا الإعلام»، و«عالم الاتصالات». وفي هذا السياق، نجد أن «تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢م» يولي هذا الجانب تركيزاً خاصاً، حيث ينص على أنه: (تتوقف قيمة المعرفة لأغراض التنمية على مدى تطبيقها بفعالية، لذلك يتطلب السعي لإقامة مجتمع يقوم على المعرفة وضع استراتيجيات «فوق - قطاعية» تحقق التكامل بين استيعاب المعرفة واكتسابها ونشرها)<sup>(١٥)</sup>. وهكذا يتضح أن تفعيل «الثقافة العلمية» منوطٌ بجهات متعددة مثل التعليم والإعلام والمنظومات المدنية ومؤسسات القطاع الخاص، مما ينتج عنه معوقات على مستويات مختلفة من التنسيق والتخطيط والتكامل والتنفيذ والمتابعة.

(٤)

تكتنف أنشطة «تعزيز العلوم وترويجها»، في «المجتمعات النامية» مجموعة من المعوقات الفنية والتنظيمية والإدارية والتمويلية المرتبطة بتفعيل برامج «الإعلام العلمي»، ومن أبرز العقبات في هذا الشأن «ندرة الكوادر البشرية» التي تجمع بين الكفاءة العلمية والتأهيل الإعلامي، والقادرة على طرح موضوعات «الثقافة العلمية» وصياغة أفكارها وتنفيذ برامجها بطريقة شائقة وفعالة.

(٥) عُرُوفٌ أَصْحَابِ التَّخْصُّصَاتِ الْعِلْمِيَّةِ عَنِ عَمَلِيَّةِ «التَّوَأْصِلِ الْجَمَاهِيرِيَّ» وَالْمُشَارَكَةِ فِي نَشْرِ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ»، وَمَيْلُهُمْ إِلَى قَصْرِ اهْتِمَاتِهِمْ عَلَى الْجَوَابِ الْبَحْثِيَّةِ أَوْ التَّعْلِيمِيَّةِ أَوْ التَّدْرِيْبِيَّةِ. وَسَوَاءٌ كَانَ هَذَا الْعُرُوفُ نَاجِمًا عَنْ اسْتِعْلَاءٍ أَوْ عَدَمِ قُدْرَةٍ أَوْ قُصُورٍ فِي فَهْمِ طَبِيعَةِ هَذَا النَّوْعِ مِنَ الْجُهُودِ وَمَدَى أَهْمِيَّتِهِ، فَإِنَّ الْوَضْعَ - بِشَكْلِ عَامٍّ - يَتَطَلَّبُ الْمُوَاجَهَةَ الْوَاقِعِيَّةَ وَالْاهْتِمَامَ الْجَادَّ لِاسْتِقْطَابِ الْكِفَائَاتِ وَالْمَوَاهِبِ - مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِ التَّخْصُّصَاتِ الْعِلْمِيَّةِ - الْقَادِرَةِ عَلَى الْإِسْهَامِ فِي مَجَالَاتِ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ» الْمُخْتَلَفَةِ. إِنَّ هَذِهِ الْمَفَارِقَةَ الْمُحْزِنَةَ تَجْعَلُنَا نَطْرَحُ السُّؤَالَ الْاسْتِنْكَارِيَّ الَّذِي طَرَحَهُ نُورْمَانُ كَامْبِل (Norman R. Campbell) عِنْدَمَا قَالَ: (إِنَّ رِجَالَ الْعُلُومِ يَشْكُونُ مِنَ الْقُصُورِ فِي اتِّسَاعِ اسْتِحْسَانِ الْمَعْرِفَةِ الْعِلْمِيَّةِ بَيْنَ النَّاسِ، وَلَكِنْ مَاذَا يَتَوَقَّعُونَ إِذَا كَانُوا فَقَطْ يُقَدِّمُونَ لِلْعَالَمِ الْعِظَامَ الْجَافَّةَ لِلْمَعْرِفَةِ الَّتِي غَادَرَتْهَا «رُوحُ التَّنْفُسِ»؟) (٩٣).

لَا بُدَّ - إِذَا - أَنْ يَدْرِكَ الْمُشْتَغِلُونَ بِالتَّخْصُّصَاتِ الْعِلْمِيَّةِ وَالتَّقْنِيَّةِ، أَنَّ وَاجِبَهُمْ يَقْتَضِي التَّوَسُّعَ فِي «النَّشَاطِ الْعِلْمِيِّ» عَلَى مُسْتَوِيَيْنِ:

(١) الْمُسْتَوَى الرَّأْسِيِّ: وَيَتِمَّتُّ فِي التَّعَمُّقِ فِي تَخْصُّصَاتِهِمْ وَتَطْوِيرِ مَجَالَاتِهِمْ.

(٢) الْمُسْتَوَى الْأَفْقِيِّ: وَيَتِمَّتُّ فِي رِبْطِ هَذِهِ التَّخْصُّصَاتِ بِالْمُجْتَمَعِ، وَتَبْسِيطِ عُلُومِهِمْ، وَطَرَحِ قَضَايَاهُمْ وَاهْتِمَاتِهِمْ لِلْجُمُهُورِ، وَمَنْحِهَا «رُوحَ التَّنْفُسِ» الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا نُورْمَانُ كَامْبِل.

وَفِي هَذَا الصَّدَدِ يَقُولُ جَلِينُ سِيْبُورْج<sup>(٩٤)</sup>: (إِنَّ الْجَامِعَاتِ يَجِبُ أَنْ تُؤَدِّيَ مُهْمَةً أَبْعَدَ، فَهِيَ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَتَجَاوَزَ الْوَاجِبَ الْمَحْدُودَ بِتَقْدِيمِ الْعِلْمِ الْمِهْنِيِّ لِلْعُلَمَاءِ لِتَتَوَلَّى مَعَالِجَةَ مُشْكَلَةِ تَعْلِيمِ الْمَوَاطِنِينَ وَتَهَيِّئَتْهُمْ لـ«عَصْرِ الْعِلْمِ»)، وَيُؤَكِّدُ جَلِينُ سِيْبُورْجُ أَنَّ: (الْحَالِ الْآنَ أَكْثَرَ مِنْ أَيِّ حَالٍ مَضَى يَفْرِضُ عَلَيْنَا أَنْ نَكُونَ جَاهِزِينَ لِاسْتِخْدَامِ كُلِّ الْوَسَائِلِ وَالْوَسَائِطِ الْمَتَّاحَةِ لَنَا لِرَفْعِ الْمُسْتَوَى الْعَامِّ مِنَ الْإِدْرَاكِ الْعِلْمِيِّ فِي الْوَطَنِ).

## ٧-١٢) «الثقافة العلمية»: العاملُ المُهيمنُ على شروطِ التَّأهيلِ لـ«مُجتمعِ المعرفةِ»:

لقد أصبح الرِّهانُ اليوم هو على تأسيسِ «مُجتمعِ المعرفةِ» وتطوُّره، ولكن لن يتِمَّ ذلك اعتِّباطاً أو ارتِّجالاً أو بحركاتِ بهلوانيةٍ دعائيةٍ، فدالتَّحوُّلاتُ الكبرى في التاريخ لا تتحقَّقُ إلا إذا ظهرتْ مواصفاتٌ تؤهلُّ لهذه التَّحوُّلاتِ؛ ولا يُمْكِنُ استِباقُ نتائجها قبلَ أنْ تكتملَ مُقدِّماتها، وتتوافقَ مكوِّناتها، ويتوفَّرَ مناخُها.

هذه الحقيقةُ الحاسِمةُ تستدعي التَّعرُّفَ على شروطِ التَّأهيلِ لـ«مُجتمعِ المعرفةِ» (انظر: الفصلين السادس والثامن)، وأمَّا العملُ نحو تحقيقِ هذه الشروطِ فيجب أنْ يكتسبَ جديةً في الطَّرح، وعمقاً في الدَّلالاتِ، وفهماً لطبيعةِ الإشكاليَّةِ، وقد أجمَلنا<sup>(٧٨)</sup> هذه الشروطَ في أربعةِ شروطٍ، وهي:

- ١) الشرطُ المعرفيُّ.
- ٢) الشرطُ الاجتماعيُّ.
- ٣) الشرطُ الثقافيُّ.
- ٤) الشرطُ اللغويُّ.

إزاء هذه الشروطِ اللازمةِ للتَّأهيلِ لـ«مُجتمعِ المعرفةِ»، فإنَّ من المهمِّ أنْ نسألَ إنَّ كان هناك عاملٌ فاعلٌ يهيمنُ على تلك الشروطِ، ويضمَّنُ تحقُّقها؟ وبالتأمُّلِ الدقيقِ نجدُ أنَّ «الثقافةَ العلميَّةَ» هي ذلك «العاملُ المُهيمنُ»، حيث أنها:

- هي القادرةُ على تأسيسِ «الشرطِ المعرفيِّ» وتَميِّته، وتوليدِ الحماسِ له، وهي التي تُرسي مقتضياتِ «إدارةِ المعرفةِ»؛ بمعنى أنَّ ما تملكه المؤسساتُ من معرفةٍ يجب أنْ يوثقَ، ثمَّ يُنتجَ، ثمَّ يُعمَّمَ، ليُسْتغلَّ في مُختلفِ برامجِ الإصلاحِ والتطوُّيرِ والتطبيقِ والإنتاجِ في عمليةٍ تراكميةٍ سلسةٍ تعضدُ بها المؤسساتُ بعضها بعضاً، وهذا يقعُ في صلبِ ما تُرسِّخه «الثقافةُ العلميَّةُ» من شروطِ «التَّواصلِ العلميِّ» و«التَّراكمِ المعرفيِّ» و«الشَّفافيةِ الكاملةِ» وتقديرِ قيمةِ «العملِ الجماعيِّ»، وذلك بمنأى عن النَّسقِ المعروفِ في العالمِ العربيِّ حيثُ يحْتفظُ كلُّ بما لديه، و«كلُّ يُعني على ليله».

- هي القَادِرَةُ عَلَى تَحْقِيقِ «الشَّرْطِ الاجْتِمَاعِيِّ» عَبْرَ الانْتِشَارِ الْمُجْتَمَعِيِّ لِدِ «المَعْرِفَةِ المُعَاصِرَةِ» فَهِيَ الأَدَاةُ الفَعَّالَةُ لِتَحْقِيقِ امْتِدَادَاتِ «مُجْتَمَعِ المَعْرِفَةِ» - أَفْقِيًا ورَأسِيًا - لِلوُصُولِ إِلَى «العُمُقِ المُجْتَمَعِيِّ»؛ لِتَكُونَ بِذَلِكَ بِمَثَابَةِ المَرَكَّبَةِ القَادِرَةِ عَلَى تَوْصِيلِ حُمُولَتِهَا العِلْمِيَّةِ بِكِفَاءَةٍ إِلَى مُخْتَلَفِ مَوَاقِعِ المُجْتَمَعِ وَشَرَائِحِهِ.

- أَمَّا «الشَّرْطُ الثَّقَافِيُّ»، فَإِنَّهُ يَفْقَدُ فَاعِلِيَّتَهُ إِذَا لَمْ تَتَّصَلْ «الثَّقَافَةُ العِلْمِيَّةُ» فِي ثَنَائِيهِ وَطِلَائَتِهِ لِأَنَّ «مُجْتَمَعِ المَعْرِفَةِ» هُوَ «حَالَةٌ مُجْتَمَعِيَّةٌ» لَا تَتَّصَلُ وَلَا تَسْتَقِرُّ إِلَّا عِنْدَمَا تَتَوَافَرُ شُرُوطُ «مُنَاحِ عِلْمِيٍّ» عَامٌّ؛ فَقَضِيَّةُ «تَوْطِينِ التَّقْنِيَّةِ» - عَلَى سَبِيلِ المِثَالِ - تُرَاوِحُ مَكَانَهَا فِي العَالَمِ العَرَبِيِّ؛ لِأَنَّهَا تَوَقَّفَتْ عِنْدَ شَكْلِ وَاحِدٍ مِنْ أَشْكَالِهَا وَهُوَ «عَمَلِيَّةُ الاسْتِيرَادِ» وَالاسْتِهْلَاكِ، وَلَمْ تَسْتَوْعِبْ «التَّجْرِبَةَ العَرَبِيَّةَ» طَبِيعَةُ هَذِهِ القَضِيَّةِ الَّتِي يَرَى أَرْغِيرِي إِيمَانُوبِل أَنَّهَا عَمَلِيَّةٌ ذَاتُ ثَلَاثِ مَرَاكِلٍ: «مَرَحَلَةُ الاسْتِيرَادِ»، وَ«مَرَحَلَةُ الاسْتِيعَابِ»، وَمِنْ ثَمَّ «مَرَحَلَةُ خَلْقِ التَّكْنُولُوجِيَا» وَهِيَ مَرَحَلَةٌ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ إِلَّا: (مَرَحَلَةٌ مَشْرُوطَةٌ بِتَقَدُّمِ مُسَبِّقٍ عَلَى الصَّعِيدَيْنِ الاجْتِمَاعِيِّ وَالثَّقَافِيِّ يَكُونُ مِنَ الأَهْمِيَّةِ بِحَيْثُ يُشَكِّلُ فِي الوَاقِعِ فَفْرَةً نَوْعِيَّةً بِالنَّسْبَةِ لِلْمَرَحَلَةِ الثَّانِيَةِ.. أَيْ مَرَحَلَةِ الاسْتِيعَابِ) (٢٢).

- أَمَّا «الشَّرْطُ اللُّغَوِيُّ»، فَإِنَّهُ يَضْرِبُ فِي أَطْنَابِ «الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ»، وَيَتَمَدَّدُ عَلَى سَاحَاتِهَا بِصُنُوفِهَا وَفُرُوعِهَا وَجَمَاهِيرِهَا المُسْتَهْدَفَةِ؛ لِتَكُونَ «الثَّقَافَةُ العِلْمِيَّةُ» هِيَ الحَامِلَةُ لِنَبْضِ «اللُّغَةِ الأُمَّ»، فَتتفاعل - فِي سُهولةٍ وَيُسْرٍ - مَعَ مُخْتَلَفِ الشَّرَائِحِ وَالقَطَاعَاتِ لِدمَجِ المُجْتَمَعِ مَعَ العَصْرِ وَمُسْتَجِدَّاتِهِ وَمُصْطَلَحَاتِهِ وَمفَاهِيمِهِ وَمُتَعَبِّرَاتِهِ.

بِإِيجَازِ نَقُولُ: إِنَّ «الثَّقَافَةَ العِلْمِيَّةَ» «ثَقَافَةٌ تَمَكِينِيَّةٌ» تَقُومُ بِدَوْرٍ رَئِيسٍ فِي عَمَلِيَّةِ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الجَيِّدِ وَالرَّدِيءِ، وَالفَرَزِ بَيْنَ الحَسَنِ وَالسَّيِّئِ، وَرَبِطِ المُجْتَمَعِ بَعْضِهِ، وَتَمَكِينِهِ مِنَ الفُرْصِ لِلانْطِلَاقِ فِي آفَاقِ الابتكارِ وَالتَّطْوِيرِ وَالإِبْدَاعِ؛ وَهِيَ القَادِرَةُ عَلَى

ضَبَطِ اتِّجَاهَ «بَوْصَلَةِ الْحَرَكَاتِ الثَّقَافِيَّةِ» نَحْوِ «الْفَاعِلِيَّةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ». يُمْكِنُنَا - أَيْضاً - أَنْ نَقُولَ إِنَّ «الثَّقَافَةَ الْعِلْمِيَّةَ» تَكْمُنُ فِي قَلْبِ «الْحَيَاةِ الْمُعَاصِرَةِ» بِكُلِّ تَفَاعُلَاتِهَا وَأَشْكَالِهَا وَتَدَاخُلَاتِهَا وَمُؤَثِّرَاتِهَا، وَلِذَا فَعَلَّ الشِّعْرَارَ الْأَكْثَرَ مَوَاءِمَةً لَوَاقِعِ «الْأَلْفِيَّةِ الثَّلَاثَةِ» هُوَ: ( «الثَّقَافَةُ الْعِلْمِيَّةُ» هِيَ الطَّرِيقُ لِلتَّأْهِيلِ لـ «مُجْتَمَعِ الْمَعْرِفَةِ» ).

إِنِّي أَرْعَمُ أَنَّنِي لَا أَعْرِفُ قَضِيَّةً عَلَيْهَا إِجْمَاعٌ عَامٌّ بَيْنَ مُخْتَلَفِ الْفِئَاتِ فِي «الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ» مِثْلَ قَضِيَّةِ «مَرَكْزِيَّةِ الْحَرَكَةِ الْعِلْمِيَّةِ»، وَحَتْمِيَّتِهَا فِي حَيَاةِ الْأُمَّةِ، إِلَّا أَنَّ الْقِنَاعَةَ بِدَوْرِ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ» فِي تَعْمِيقِ هَذِهِ «الْحَرَكَةِ»، وَتَطْوِيرِهَا، وَتَوْطِيدِ مُنْطَلِقَاتِهَا، تَحْتَاجُ إِلَى جُهُودٍ كَبِيرَةٍ لِلتَّأْصِيلِ وَالتَّعْرِيزِ، كَمَا أَنَّ أَنْصَارَ هَذَا التَّوَجُّهِ قَلِيلٌ عَلَى صَعِيدِ الْفِعْلِ وَالتَّخْطِيطِ وَالتَّخْرَاطِ فِي تَجَلِّيَاتِهِ الْمُخْتَلَفَةِ.

وَفِي ضَوْءِ كُلِّ تِلْكَ الْهَمُومِ، مِنْ رُؤْيَى وَأَهْدَافٍ وَمَقْوَمَاتٍ وَمَعْقُوفَاتٍ، يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَوَقَّفَ أَمَامَ الْوَسَائِلِ الْقَادِرَةِ عَلَى إِحْدَاثِ تِلْكَ «النَّقْلَةِ النَّوْعِيَّةِ» اللَّازِمَةِ لِنَشْرِ «ثَقَافَةِ الْعِلْمِ»، وَبِثِّ «رُوحِ الْعَصْرِ»؛ لِتَغْلِبَ عَلَى «إِشْكَالِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ» عِبْرَ تَفْكِكِ «الْمُعْضَلَةَ الثَّقَافِيَّةَ»، وَهَمَا - مُشْتَرِكَيْنِ - تَمَثُّلَانِ - فِي رَأْيِي - الْهَمُّ الْأَكْبَرُ فِي مُشْكَلَاتِنَا النَّهْضَوِيَّةِ، وَتَطَلُّعَاتِنَا التَّنْمُوِيَّةِ، وَتَفَاعُلَاتِنَا الْحَيَاتِيَّةِ؛ وَلِذَا فَإِنَّ الْفَصْلَ التَّالِيَّ يَهْتَمُّ بِالْوَسَائِلِ الْكَافِيَّةِ الْقَادِرَةِ عَلَى إِحْدَاثِ تِلْكَ «النَّقْلَةِ النَّوْعِيَّةِ».

